

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم –



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير
قسم العلوم الاقتصادية
التخصص اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان

**النظام الضريبي وتأثيره على الاقتصاد الوطني
دراسة حالة المركز الجوّاري للضرائب – مستغانم -**

الجامعة	الرتبة	الاسم واللقب	الصفة
جامعة مستغانم	أستاذ محاضر	نورين مولود	رئيسا
جامعة مستغانم	أستاذ محاضر	وهراني مجدوب	مقررا
جامعة مستغانم	أستاذ محاضر	دقيش مختار	مناقشا

تحت إشراف الأستاذ:

وهراني مجدوب

من إعداد الطالبين :

بن حراث سيد أحمد

بلمكرتار الشارف

السنة الجامعية : 2022/2021

الشكر والتقدير

أحمد الله رب العالمين حمدا مباركا فيه كما يحب ربنا
ويرضى كما ينبغي لكرم وجهه وعز جلاله حمدا لا ينقطع
ولا يفنى، فالشكر له جل وعلا على أن وفقني
على إنجاز هذا العمل وعلى كل نعمه التي لا تعد ولا
تحصى.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف وهراني
مجدوب على دعمه وتوجيهاته السديدة التي قدمها لي
حتى ينجز هذا العمل

وجزاه الله عني خير الجزاء أشكر كل الأساتذة أعضاء
اللجنة على تشريفهم لي بقبولهم مناقشة هذا البحث
المتواضع، الذي أرجو أن ينال رضا كل من يطالعه.
كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مد لي يد العون
والمساعدة.

إهداء

ما أجمل ان وجود المرء بأغلى ما لديه والأجمل

أن يهدي الخالي للأغلى. هي ذي ثمرة جهدي

احنيها اليوم هي هدية اهديها الى:

والدي الغالي حفظه الله.

امي الغالية اطال الله عمرها

جميع اخوتي واخواتي واصدقاني وإلى من

ساندني في انجاز هذا العمل

الفهرس

	الشكر والتقدير
	إهداء
	الفهرس
1	مقدمة عامة
الفصل الأول: النظام الضريبي والاقتصاد الوطني	
5	مقدمة الفصل.
6	المبحث الأول: ماهية الضرائب
6	المطلب الأول: تعريف الضريبة وخصائصها
7	المطلب الثاني: القواعد الأساسية للضريبة وأساسها القانوني
11	المطلب الثالث: أنواع الضريبة
15	المطلب الرابع: أهداف الضريبة
18	المطلب الخامس: وعاء الضريبة
21	المبحث الثاني: عموميات حول النظام الضريبي
21	المطلب الأول: ماهية النظام الضريبي ومكوناته وأركانه
27	المطلب الثاني: أهداف النظام الضريبي
31	المطلب الثالث: محاور النظام الضريبي
33	المطلب الرابع: أهمية دراسة النظام الضريبي
35	المطلب الخامس: فعالية النظام الضريبي
38	المبحث الثالث: مدخل إلى الاقتصاد الوطني
38	المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الوطني
39	المطلب الثاني: نشأة تطور الاقتصاد الوطني
42	المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر
44	المطلب الرابع: التنمية الاقتصادية في الجزائر
48	خاتمة الفصل
الفصل الثاني: النظام الضريبي وتأثيره على الاقتصاد الوطني	
49	مقدمة الفصل
50	المبحث الأول: الآثار العامة للضريبة على الاقتصاد الوطني
50	المطلب الأول: أثر الضريبة في عملية التنمية

50	المطلب الثاني: أثر الضريبة على الانفاق الاستهلاكي
51	المطلب الثالث: أثر الضريبة على الادخار
51	المطلب الرابع: أثر الضريبة على الاستثمار
56	المطلب الخامس: أثر الضريبة على التشغيل
57	المطلب السادس: أثر الضريبة على الانتاج وعمالة
58	المطلب السابع: أثر درجة النمو في الضرائب
58	المطلب الثامن: أثر الضريبة في معالجة بعض التقلبات الاقتصادية
60	المبحث الثاني: تأثير النظام الضريبي على المجال المالي
61	المطلب الاول: الضرائب كأداة لتعبئة الموارد
67	المطلب الثاني: الدور التمويلي للضرائب
69	المطلب الثالث: الضرائب كبديل لوسائل مادية أخرى
69	المبحث الثالث: أثر الضريبة على المجال الاجتماعي
69	المطلب الأول: تأثير الضريبة على توزيع الدخل
71	المطلب الثاني: تأثير الضريبة على الاستهلاك
72	المطلب الثالث: دور الضريبة في تخفيض معدل البطالة
74	المطلب الرابع: دور الضريبة في تحقيق العدالة الاجتماعية
75	خاتمة الفصل
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية بالمركز الجوّاري للضرائب-مستغانم-	
76	مقدمة الفصل
77	المبحث الاول: تقديم المركز الجوّاري للضرائب لولاية-مستغانم-
77	المطلب الأول: نشأة المركز الجوّاري للضرائب
77	المطلب الثاني: مهام المركز الجوّاري للضرائب

78	المطلب الثالث: تنظيم المركز الجوّاري للضرائب
84	المبحث الثاني: الية تحصيل الضريبة في المؤسسة المركزية للضرائب - مستغانم
84	المطلب الأول: تكوين الملف
85	المطلب الثاني: إخضاع المكلف لنظام جبائي معين.
91	خلاصة الفصل
92	الخاتمة العامة
	قائمة المراجع
	ملخص

قائمة الاشكال والجداول

فهرس الاشكال		
الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
80	الهيكل التنظيمي للمركز الجوازي للضرائب	01

فهرس الجداول		
الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
62	يمثل حصيلة الإيرادات الضريبية العادية المحصلة	01
66	يمثل مساهمة الجباية البترولية في ميزانية العامة	02

مقدمة عامة

المقدمة العامة:

يعتبر النظام الضريبي من أهم المصادر الأساسية لتمويل خزينة الدولة، وذلك لما تتطلبه عملية الاقتصاد الوطني من أموال ضخمة، لأن المشكلة الرئيسية في الاقتصاد الوطني هي تكوين جهاز إنتاجي لازم لتشغيل الموارد المتاحة وهو أساس عملية التنمية، وعلى ذلك يكون من الضروري أن يعمل النظام الضريبي على دعم سياسة التنمية وتحقيق الرفاه الاجتماعي والتوازن العام، وتسعى الدولة في تحقيقها لأهدافها باعتمادها على أدوات النظام الضريبي أولاً وهي الضرائب.

وتعتبر الضرائب من إيرادات الدولة الأساسية، وامام متطلبات مجتمعنا المتزايدة وعن كثرة حاجاتهم كان من الواجب عليها إتباع هذه الحاجات وتغطية كل هذه المتطلبات وهذا من خلال توفير موارد مالية لتمويلها ولما كانت موارد الدولة الناتجة عن القطاعات إنتاجية غير كافية كان إلزاما على الأفراد المساهمة في تمويل خزينة الدولة وذلك عن طريق فرض ضرائب وتحصيلها من طرف الأجهزة المكلفة بالتحصيل، بالإضافة إلى كون الضريبة مورد من موارد الدولة السيادية التي لا غنى عنها، وتعتبر الضرائب الممول الثاني لخزينة الدولة بعد قطاع المحروقات، وإذا قارنا بين الضرائب والمحروقات فسوف نجد أن قطاع ضرائب أكثر استقرار نتيجة تأثر أسعار البترول بالأسواق النفطية.

لم تعد الضريبة مجرد أداة مالية فقط بل هي أداة اقتصادية واجتماعية لإحداث تغيرات جذرية في مسار التنمية وتوجيهها، كما أصبحت أداة لدعم الادخار وتشجيع الاستثمار بصفة خاصة والحد من انتشار ظاهرة البطالة وتحقيق النمو واستقرار الاقتصادي من خلال ضبط حركات التضخم والقضاء على الكساد، كما تلعب دور فعال في إعادة توزيع الدخل ومن ثم تحقيق العدالة الاجتماعية.

إشكالية الدراسة:

يتمثل الإشكال الذي سنعمل على بحثه ومعالجته من خلال دراستنا في التساؤل التالي:

ما مدى تأثير النظام الضريبي على تنمية الاقتصاد الوطني؟

الاجابة على السؤال الرئيسي أعلاه، ارتأينا تجزئته إلى أسئلة فرعية تخدم نفس السياق وتساعد على توضيح

مختلف الرؤى وصولاً إلى بلورة تصور شامل حول موضوع دراسة فكانت هذه الأسئلة كالتالي:

- 1- ماذا نعني بالضريبة؟ وما هو المقصود بالنظام الضريبي؟
- 2- ماذا نقصد بالاقتصاد الوطني؟
- 3- ما هو دور الضريبة في المجال الاقتصادي والمالي والاجتماعي؟

فرضيات الدراسة:

حتى نتمكن من معالجة إشكالية البحث قمنا باعتماد على الفرصة التالية:

يعتبر النظام الضريبي فعال ومؤثر على الاقتصاد الوطني.

وترتكز هذه الفرضية الرئيسية على مجموعة من الفرضيات الفرعية كمايلي:

- يساهم النظام الضريبي في تطوير الاقتصاد وذلك عن طريق تدخل الضريبة في المجال الاقتصادي.
- تساهم الضرائب بشكل كبير في تمويل الميزانية العامة للدولة.
- تعتبر الضرائب فعالة على المجال الاجتماعي.
- الضرائب لها دور بارز على المجال المالي للدولة.

أهمية الدراسة:

يستمد البحث أهميته من كون النظام الضريبي وسيلة مطبقة في جميع دول العالم، فبإمكان استعمال هذا النظام لتحقيق التنمية والتطور على مستوى الاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث التعرف على النظام الضريبي والضريبة بصفة عامة ومدى نجاعة النظام الضريبي في مساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني.

أسباب اختيار الدراسة:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب منها:

- الميول الشخصي للمواضيع المرتبطة بالمجال الاقتصادي والمجال الضريبي.
- تعاظم أهمية النظام الضريبي، ووجوب الاهتمام بهذا النظام أكثر نظرا لكونه متغير مهم في التنمية الاقتصادية واقتصاد الوطني.
- البحث في النظام الضريبي كونه موضوعا شائكا ذو أبعاد اقتصادية واجتماعية.

المنهج المستخدم:

قصد الاستجابة لمتطلبات هذه الدراسة، استخدمنا المنهج الوصفي عند التطرق لمختلف الجوانب النظرية للموضوع والمنهج التحليلي لتحليل مختلف الحالة.

حدوث الدراسة:

إن موضوع بحثنا كان محدد فقط على النظام الضريبي والضريبة والاقتصاد الوطني. وكذا دراسة حالة على مستوى مركز الجوارى للضرائب.

صعوبات الدراسة:

- عدم توفر بعض الاحصائيات النوعية، خاصة في المجال المالي.
- صعوبة إيجاد مراجع.
- وجود بعض الاختلافات في الاحصائيات الرسمية، وهو اضطرنا إلى محاولة التوفيق والترجيح بينها.



الفصل الأول

النظام الضريبي والاقتصاد
الوطني

مقدمة الفصل:

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بصورة مباشرة أو غير مباشرة يعد أمراً ضرورياً في رأي مجتمع، وهذا لتحقيق بمجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وسياسية، ومن أهم أوجه هذا التدخل في النظام الضريبي الذي يعتبر إحدى الأدوات الهامة للسياسة الاقتصادية، حيث ينتقل أثرها إلى النشاط الاقتصادي بشكل يساعد على تحقيق أهداف المجتمع وأهمها التنمية بمختلف مجالاتها.

ففي البلدان المتقدمة يكتسي النظام الضريبي أهمية بالغة في الأداة التي تستخدمها ليس فقط من أجل الحصول على الموارد المالية لتغطية النفقات العامة وإنما كوسيلة تدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التوازن الاقتصادي وتوفير الشروط الضرورية لتحقيق التشغيل الكامل للموارد.

وفي البلدان النامية تزداد أهميتها بالنظر للوضع الاقتصادي الذي يتميز بالنفص الفادح في الموارد المالية والاحتلالات الاقتصادية والاجتماعية، والذي يتطلب تعبئة الادخار والعمل على تقريب التفاوت في المداخيل عن طريق إعادة توزيع الدخل.

المبحث الأول: ماهية الضرائب

المطلب الأول: تعريف الضريبة وخصائصها

التعريف الأول: تعرف الضريبة بأنها فريضة الزامية تحصل من الأشخاص بحسب مقدرتهم على الدفع وليست بقدر استفادته من الخدمات التي تقدمها الحكومة لأفراد الشعب، وبذلك يتضح أنه لا توجد أي علاقة بين ما يدفعه الشخص من ضرائب ومقدار ما يحصل عليه من الخدمات العامة.¹

لتعريف الثاني: الضريبة مبلغ من النقود تجدر الدولة أو الهيئات العامة المحلية الفرد على دفعه اليها بصفة نهائية ليس في مقابل انتفاعي بخدمة معينة وإنما لتمكينها من تحقيق منافع عامة.²

تعريف الثالث: تعتبر الجباية وسيلة وأداة، تستخدمها الدولة تقديرا عن سادتها وقوتها.

تعريف الرابع: الضريبة عبارة عن مبلغ مالي تقوم الدولة بفرضه على المكلفين بصورة اجبارية وبدون مقابل، وفقا لقواعد وقوانين محددة، في سبيل انفاقه على المصلحة العامة أو استخدامه في مجالات تدخل الدولة.³

التعريف الخامس: الضريبة هي التزام اجباري تقوم الدولة بتحديدها مع التزام المكلف بتقديمها بدون مقابل، قصد تمكين الدولة من القيام بوظائفها عن أجل تحقيق أهداف المجتمع المختلفة.⁴

خصائص الضريبة:

من خلال هذه التعاريف يمكن تقديم خصائص الضريبة التي تستدرجه بما يلي:

¹ سعيداني تسعيديت، أثر الضريبة على الوضعية المالية المؤسسة مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس جامعة بومرداس 2002 ص 02

² زينب حوسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، جامعة الإسكندرية، ص 180

³ حسن عواضة، مالية العامة دراسة مقارنة دار النهضة العربية، بيروت لبنان الطبعة الثالثة 1973 ص 396

⁴ حامد عبد المجيد دراز، المالية العامة مؤسسة الشباب الجامعية 2000 ص 175

الضريبة الاقتطاع (الفريضة) نقدي: الضريبة في العصر الحديث اقتطاع نقدي أي تدفع على الشكل نقود عكس ما كان عليه الحال في العصور القديمة والوسط. أين كانت الضرائب تدفع لنا.

الضريبة تدفع بصفة نهائية: أي لا يمكن استرجعها أي لا يدفعها المكلفون بذلك بصفة نهائية وهذا ما يفرقها عن القرض حيث يحق للمقترض.

الضريبة تفرض جبرا: أن جباية الضريبة وفرضها يعدان عملا من أعمال السيادة وهذا ما يترتب عليها بأن تنفرد بوضع النظام القانوني للضريبة من ناحية تحديد السعر وكيفية تحصيلها ولكن المقصود من الاجبار أن الدولة عند امتناع الفرد عن دفع الضريبة حق اللجوء الى وسائل وهذا ما يعرفها عن الإيرادات.

الضريبة تدفع بدون مقابل: أي أن الضريبة تدفع الدولة دون اشتراط الحصول على المقابل أو تقنع معين بالفرد يدفع الضريبة باعتباره أحد أفراد المجتمع وذلك من خلال مساهمته في الأعياد العامة للدولة.¹

فرض الضريبة تحقق نفع عام: هنا الدولة لا النوم كما ذكر بتقديم خدمة معينة أو نفع خاص أي المكلف يدفع الضريبة بل أنها تحصل على حصيلة الضرائب بالإضافة إلى غيرها من الإيرادات العامة من أجل القيام باستخدامها في أوجه الاتفاق العام الذي يترتب عليه القيام بها لتحقيق منافع عامة للمجتمع فقد أصبحت الضريبة تستخدم في الأونة الأخيرة، حيث تزداد درجات التدخل الاقتصادي والاجتماعي للدولة في تحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية لا شك في نفعها العام.²

المطلب الثاني: القواعد الأساسية للضريبة وأساسها القانوني

القواعد الأساسية للضريبة: يقصد بقواعد الضريبة تلك الأساس التي تلتزم بها الدولة عند التنظيم الضريبة وتهدف هذه القواعد إلى التوفيق بين مصلحتي للخزينة العمومية ومصلحة الممثلين، ويعد آدم سميث أول من حدد هذه القواعد الأساسية ولقد صاغها في 4 قواعد:

¹ يونس أحمد البطريق، المالية العامة، دار الجامعة الإسكندرية ص 11

² زينب حوسين عوض الله، مرجع سبق ذكره ص 121

قاعدة العدالة (المدولة): تعتبر العدالة الضريبية من أم مبادئ النظام الفعال ويسعى المشرع الضريبي إلى تحقيقها عند صياغة أي نظام ضريبي والمقصود من عدالة النظام الضريبي هو ان تتحقق العدالة الضريبية في توزيع الأعباء بين ممولي كل الضرائب وبمهم بعضهم البعض ولقد تطور مفهوم العدالة بتطور المجتمع فلدى التقليديين يقصد بالعدالة عند (أدم سميث) بأن يساهم كل أفراد المجتمع في تحمل نفقات الدولة حسب مقدرتهم التكليفية النسبية أي تكون مساهمتهم متناسبة مع دخولهم.

غير أن حديثاً أخذت فكرة العدالة منحى آخر في سن القوانين الضريبية ذات أبعاد سيادية واقتصادية واجتماعية وعليه فلتحقيق عدالة أكبر في توزيع العبء الضريبي بين الأفراد أصبح يؤخذ كاستثناء عن عمومية الضريبية عند التنظيم الفني للضريبة لمقابلة اعتبارات يراها المشرع ضرورية فيلجأ لعملية الاختلاف في المعاملة الضريبية.¹

قاعدة اليقين: يرى آدم سميث أن الضريبة الجيدة هي تلك الضريبة المحدد بوضوح وبلا حكم أي أن تكون الضريبة معينة وصرحة وغير مقروضة بمورد كيفية فسعرها معروف واسلوب ومواعيد بدايتها محدد بوضوح وتعد القاعدة في أن الممول والمكلف بالضريبة سيكون على علم مسبق بالتزاماته قبل الدولة وثم يكون لديه القدرة على الدفاع عن حقوقه ضد أي تعسف أو سوء استعمال للسلطة.

قاعدة الملائمة في التحصيل: يقصد بها أن تجيء الضريبة في الاوقات والطرق الاكثر ملائمة للممول وهذا يعني أن يتلاءم معادن تحصيل الضريبة مع موعد تحقيق الدخل وهو الوقت الذي يكون فيه المكلف أكثر قدر وأكثر تقبلاً لدفع الضريبة وفي هذا نجد أنه في الجزائر الضريبة المدفوعة على المداخيل الأجرية تقتطع ساعة دفع الأجر بذلك تشكل وفقاً ملائمة للأجراء، وللإقتصاد في نفقات الجباية في مصلحة الطرفين والدولة والمكلف فالدولة تحصل على قدر من الحصيلة في الوقت نفسه تقتطع من أموال الأفراد على أقل قدر ممكن، وقد أضاف كتاب المالية..... إضافة للقواعد التي وضعها آدم سميث ما يلي:

¹ يونس أحمد البطريق مرجع سابق ص 9

قاعدة الثبات: يقصد بها ألا تتغير حصيلة الضرائب تبعا لتغيرات التي تطرأ على الحياة الاقتصادية وخصوصا أوقات الكساد، وذلك أن حصيلة الضريبة تزداد عادة في أوقات الرخاء بسبب ازدياد الدخل والإنتاج.

قاعدة المرونة: ويقصد بها أن يكون تغير الدخل مسحوبا من الناحية الزمنية وقدر الأماكن يتغير في حصيلة الضريبة وفي نفس الاتجاه بمعنى آخر الضريبة المرنة هي التي تزداد حصيلتها نتيجة بازدياد معادلاتها مع عدم انكماش وعائها ومن ثم انخفاض حصيلتها.¹

الأساس القانوني للضريبة: يتطلب الأمر لمعرفة طبيعة الضريبة في موضوع أساسها القانوني والتكييف القانوني للضريبة معا.

فرع الأول: نظرية العقد المالي

التي ساد الاعتقاد بصحتها لدى كتاب المالية العامة والقانون في القرن الثامن عشر وتلخص هذه النظرية كما وضعها كتابها الاوائل "هوترولوك وموتنميو وساي" وغيرهم في أن العلاقة بين الدولة والفرد من طبيعة عقدية وان الأساس القانوني لقرض ضريبة هو العقل المالي.

عقد إيجار أعمال: يكيف العقل المالي لدى بعض الكتاب على أنه عقد إيجار أعمال أي أن الضريبة التي يدفعها الأفراد هي ثمن نظير الخدمات التي تقدمها الدولة وتترتب عن ذلك نتائج.

- أن تتناسب الضريبة مع مقدار ما يعود على الفرد من نفع خاص.
- أن تتوسع الدولة في فرض الرسوم وان تضيق من فرض الضرائب وتنتقد هذه النظرية في تكييف العقد المالي بانه عقد إيجار أعمال فيما يلي:
- أنها لا تصبح لتنصيب التزام الأجيال الحاضرة يدفع الضريبة.

إن هذه النظرية تتصرف على التناسب بين الضريبة والمنفعة التي يحصل عليها الممول وهي فكرة تبعد

عن الواقع.

¹ ناصر مراد، مذكرة لفردية مقدار، النظام الضريبي الجزائري الحالي ودوره في تمويل الدولة، مذرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في المالية ص 11

عقد التأمين: يرى بعض الكتاب إلى أن هذا العقد هو عقد بين الدولة والافراد وما للضريبة التي يدفعها هؤلاء الأفراد إلا فيك التأمين بل حصول الفرد على الأمن ويترتب على هذه النظرية وجوب فرض الضريبة على الدخل ورأس المال وتنتقد هذه النظرية ما يلي:

إنها تقتصر وظيفة الدولة على حماية أموال الفرد وأمنه دون أن تتعدد إلى وظائف الدولة الأخرى يقضي هذا العقد أن يلتزم المؤمن بتعويض الضرر الذي يلحق المؤمن به.

عقد الشركة: عرف البعض العقد بأنه شركة إنتاج كبرى تتكون من شركات المواطنين لكل منهم عمل معين ويتحملك في سبيل هذه الأعمال نفقات عامة يقوم بها مجلس الإدارة الشركة أي الحكومة تعود منفعتها على جميع الأفراد وتنتقد هذه النظرية كما يأتي:

إن مقتضى فكرة عقد شركة إنتاج تمثل مجموعة من المصانع المادية المشتركة إنما مصانع أدبية وان الدولة لا تسعى لتحقيق مصالح مادية وإنما أيضا المصالح غير مادية.

فرع الثاني: نظرية التضامن الاجتماعي

يتجه الفكر المالي الحديث إلى أن الأساس القانوني للضريبة يكمن في نظرية التضامن الاجتماعي وتقوم هذه النظرية على أساس أن الدولة ضرورة اجتماعية وليست وليدة عقد اجتماعي ومن ثم تقضي بوجود تضامن الأفراد معا كل بحسب مقدرته في مواجهة أعياد التكاليف العامة حتى تتمكن الدولة القيام بحماية المجتمع كله ومن ثم توفير قدر من الخدمات العامة وقد نرتب على الاخذ بهذه النظرية عدة نتائج تشمل في الحقيقة بعض القواعد الأساسية للضريبة وهي:

يعد فرض الضريبة عملت من أعمال السيادة بمعنى أن تقوم الدولة بفرض الضرائب بها عن سيادة على الأفراد مجتمعها ومن ثم للدولة سلطة تحديد الضرائب وتحديد تنظيمها الفني عليه فلا تدخل الدولة وهي بصدد فرض الضريبة في التعاقد مع الممولين.

استناد فكرة التضامن الاجتماعي تفرض الضريبة على كافة المواطنين دون استثناء أي لا يجوز إعفاء طبقة معينة بصفتها وإن كان ذلك لا يتعارض مع إعفاء الغير قادرين على دفعها ويعني ذلك استثناء الضريبة إلى فائدة عمومية، تعطينا نظرية التضامن الاجتماعي تفسيراً واضحاً لالتزام الحيل الحاضر يدفع الضريبة لخدمة القروض التي عقيدتها الأجيال السابقة واستفدت كل منافعها.¹

المطلب الثالث: أنواع الضريبة²

من المعلوم أن الضرائب في الوقت الحالي تضم أنواع عديدة تتفاوت أهميتها وكذلك في آثارها الاقتصادية والاجتماعية وسندستعرض فيما يأتي إلى أهم أنواع الضرائب تحدد تطبيقاً على نطاق واسع في كافة الدول تقريبا.

- الضرائب المباشرة: هي الضرائب التي تفرض على رأس المال قيمة ما يحققه المكلف أو ما يمتلكه من عناصر رأس المال ويتحمله الشخص المكلف نفسه ولا يستطيع نقل عبء هذه الضريبة إلى غيره.
- الضريبة على الدخل: تتمثل الضرائب على الدخل في تلك الضرائب التي تتخذ من الدخل الذي يتولد لدى الشخص الطبيعي أو المعنوي وبما أن الدخل وعاء هذه الضريبة فمن الأجدر أن نحدد المفهوم الدقيق للدخل بغية تحقيق غايتين الأولى من لا تشمل الضريبة بعض الأموال التي لا تعد من قبل الدخول والثانية عدم الهرب بعض العناصر التي تعد من قبيل الدخول والثانية حتى عدم التهرب بعض العناصر التي تعد من قبلي الدخول.

ولتحديد مفهوم الدخل هناك نظريتان الأولى تنظر إليه من ناحية المصدر الذي يأتي منه يجب أن يتسم بالدورية والانتظام وتسمى هذه النظرية بنظرية المنبع أما الثانية تحدد الدخل من خلال النظر إلى الزيادة في القيمة الجبائية التي حصلت عليها في ذمة المكلف خلال فترة زمنية معينة وتسمى نظرية الزيادة في القيمة الإيجابية.

¹ خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير الشامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الأردن ص 156/157
² عادل العلي، مالية دولية، عمان، دار للنشر والتوزيع، 2008، ص 316/317

فرع الأول: نظرية المنبع

يعد دخلا وفقا لهذه النظرية ما يحصل عليه المكلف بصفة دورية ومنظمة من أموال وخدمات يمكن تقويمها بالنقود ولكي يعد الإيراد دخلت وفق هذه النظرية:

- الدورية والانتظام: أي يأتي بصفة متجددة ومنظمة كلما انتهت المدة التي تحدد رقميا كالיום، الشهر، كأجر العامل وراتب الموظف
- إمكانية التقويم بالنقود: لا يشترط في الإيراد حتى يعد دخلا أن يكون مبلغا نقديا.
- ثبات ديمومة المصدر: يرتبط هذا الشرط بالشركة إذ لا يتصور تحدد الدخل وانتظامه إلا إذا كان ناجما عن مصدر دائم وثابت وتختلف صفة الدوام والثبات نبعا لمصدر الدخل المختلفة وهي العمل ورأس المال.
- عنصر المدة: حتى يعود الإيراد دخلا يجب أن يحصل عليه المكلف في مدة معينة تبدأ بتاريخ معين لا تنتهي بتاريخ آخر وعادة تحدد هذه المدة الزمنية بسنة.

فرع الثاني: نظرية الزيادة في القيمة

إن هذه أكثر اتساعا في تحديد المقصود بالدخل إذ يعد دخلا وفق لها كزيادة إيجابية لذمة المكلف خلال فترة معينة أي كان مصدر هذه الزيادة بالدورية أو الانتظام أو لم تتصف بذلك أي أنه يعد دخلا كل ما يحصل عليه المكلف في فترة من الفترات سواء مزاولة عمله الاعتيادي أو عن طريق مباشرة نشاطه بصفة عرضية كالأرباح الناجمة عن بيع العقار أو أي منقول آخر وكذلك الزيادة في قيمة الأصول الثابتة بصرف النظر عما إذا كانت تلك الزيادة قد تحققت عن طريق البيع أو لم تتحقق.

وتجدر الإشارة إلى أن الضريبة على الدخل بالطريقة التي يحددها المشرع إلا أنه يمكن التمييز بين نظامين من هذه الضرائب، الأول نظام الضريبة على مجموع الدخل والثاني نظام الضريبة النوعية ولكن القاعدة العامة في ضرائب الدخل وأي كان النظام المعمول به هي أنها تنصب على الدخل الإجمالي دون خصم استعمالاته ويعد تكليفا للدخل

كل إنفاق لا يمكن الحصول على الدخل من غير القيام به وتمثل تكاليف الدخل في الحد الأدنى اللازم للمعيشة بالنسبة للشخص العادي.¹

الضرائب على رأس المال: تتمثل هذه الضرائب في تلك التي تتخذ رأس المال وعاء لها ويقصد برأس المال أو الثروة ما يحوزه المكلف من قيمة استعماله في لحظة زمنية معينة سواء اتخذت هذه القيم شكل سلع مادية كالموجودات الثابتة أو حقوق معنوية كالاسم وسندات على شكل نقود.

الضريبة العادية على رأس المال: تفرض هذه الضريبة على قيمة الثروة المكلف كلها أو بعض عناصرها وعادة تكون أسعارها منخفضة لأن وعائها من الضخامة مما يسمح بالحصول على إيرادات غزيرة وتستخدم هذه الضريبة لتحقيق طاقة من المزايا أهمها:

- تعتبر أداة مهمة في دفع بعض عناصر الثروة العاطلة المشاركة في النشاط الاقتصادي.
- يمكن استخدامها أداة رقابية على قرارات المكلفين وخاصة بالنسبة لضريبه الدخل إلا أن فرض هذه الضريبة نجد صعوبات تتمثل في:
- صعوبة حصل المادة الخاضعة للضريبة واحتمالات التهرب من دفعها.
- هناك أجزاء كثيرة من الثروة من الممكن إخفاؤها كالذهب والمجوهرات والنقود.
- تحتاج إلى جهاز إداري كبير.

يرى بعض الاقتصاديين أن الضرائب على رأس المال هي عوامل المدخرات والاستثمار وتنسب في هروب رؤوس الأموال، إلا أن الآخرين يرون أن حدوث ذلك نظريا ليس محتوما.

الضريبة الاستثنائية على رأس المال: تتشابه مدة الزمنية مع سابقتها من حيث أن المادة الخاضعة لها هي رأس المال المكلف إلا أنها تختلف فيها في سعر الضريبة فإذا كان سعر الضريبة العادية منخفضا نجد الضريبة الاستثنائية تفرض بسعر أعلى ولعل ما يسوء ارتفاع هذه الضريبة هو أنها تفرض بسعر أعلى وفي ظروف استثنائية

¹ زينب حوسن عوض الله، مرجع سبق ذكره ص 158/165

تكون فيها الدولة بأمس الحاجة إلى الأموال لتسديد ديون كبرى أثقلها أو لإنجاز بعض الأعمال المهمة لو تتوفر لديها الاموال وقد عرفت هذه الضريبة في كثير من الدول الأوروبية الغربية بعد الحرب العالمية الثانية استخدمت إيراداتها لتسديد الدين العام بشكل رئيسي.

الضرائب على التركات: في الضرائب التي تقرض على ما يجمع ما يملكه الفرد لخطئة زمنية معينة هي الوفاة وأي أن الواقعة المنشأة للضريبة هي الوفاة وتتخذ هذه الضرائب أنواع متعددة فهي إما أن تفرض على مجموع الشركة أو على نصبي كل وارث.¹

الضرائب الغير المباشرة: هي كل ضريبة يدفعها المكلف ويستطيع نقل عبئ هذه الضريبة إلى شخص آخر ويتميز هذا النوع بسهولة الجباية ووفرة المحمولة.

الضرائب على التداول والإنفاق:

إن الضريبة تفرض على إنفاق الدخل للحصول على السلع والخدمات ولهذا فهي تصيب الدخل بطريقة غير مباشرة وتعد بالتالي من قبل الضرائب غير مباشرة فالضرائب على إنفاق الدخل بالمعنى الواسع تفرض على إنفاق الدخل على أموال استثمار وعلى ذلك فهي تتمثل في ثلاثة أنواع.

الضرائب على الاستهلاك: إذا ما فرضت الضريبة على الدخل عند إنفاقه كذا بصدد ضرائب تفرض في مناسبات مختلفة تقع في مراحل مختلفة من المنتج إلى المستهلك، أي أن هذه المناسبات لفرض الضريبة أمر يتوافق إلى حد كبير على ضمان سهولة تحصيلها

الضرائب العامة على الإنفاق: في هذا النظام تفرض الضريبة في كافة السلع أي كافة صور إنفاق بحيث لا تثور مشكلة اعتبار السلع التي تضع للضريبة ويعتبر نظام الضريبة العامة على إنفاق أكثر تحقيقاً للعدالة.

الضريبة على رقم أعمال: تطورت التشريعات الضريبية لتجعل الضرائب على الاستهلاك أو المبيعات التي تفرض على أنواع السلع فقط أما بمناسبة إنتاجها أو بمناسبة استهلاكها، ضرائب عامة على السلع والخدمات بمناسبة تداول هذه السلع أو بمناسبة أداء الخدمات.

¹ زينب حوسن عوض الله ، مرجع سبق ذكره ص 165/158

الضريبة الجمركية: يقصد بها الضرائب التي تفرض على السلع عند احتيازها لحدود الدول الإقليمية بمناسبة استيرادها وتصديرها وتعكس الضرائب الجمركية نوعا وسعرا أو حصيلة الاوضاع الاقتصادية المختلفة الدولة وكذلك طبيعة تباينها الاقتصادي

الضرائب على التداول: قد لا يقوم الشخص بإنفاق دخله أكمله مع استهلاك السبع والخدمات بل يدخر جزء منه ويشترى به أموالا عقارية منقولة وقد يحدث أيضا أن يقوم الشخص بالتصرف بالبيع بالأموال الموجودة لديه إلى شخص آخر وفي هذه الحالة يفرض المشرع الضريبي في الدول المختلفة ضرائب غير مباشرة تحصل بمناسبة تداول والانتقال الاموال بين الأفراد وتسمى بالضرائب على التداول مثل ضرائب الدمغة، ضرائب التسجيل وتفرض ضرائب الدمغة، ضرائب التسجيل وتفرض ضرائب الدمغة أصلا على عمليات تداول الأموال عن طريق تحرير مستندات كالعقود.

المطلب الرابع: أهداف الضريبة

من المؤكد أن للضريبة أغراضا واهدافا متعددة ومتشعبة من الناحية التاريخية، كان للضريبة في بداية القرن العشرين هدف وحيد هو الهدف المالي، وبالتالي استخدمت السلطات العامة الضريبة للحصول على الإيرادات المالية لتغطية النفقات العامة.

وكان على الإيرادات الضريبة في ذلك الوقت أن تبقى في أدنى حد لها حتى أن المفهوم التقليدي للضريبة يعتمد على الفكرة القائلة إن الضريبة شر لا بد منه، وبالتالي نادى هؤلاء بالضرورة بقاء الضريبة على الحياد فلا تستخدم للأغراض الاقتصادية أو اجتماعية، غير أن منذ إحياء الضريبة قد اختلف شيئا فشيئا، وحل محله مبدأ الضريبة الوظيفية، حيث اعتبرت الضريبة أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسة بالإضافة إلى الأهداف المالية القديمة.¹

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، دار الجامعية 2002 ص 18

فرع الأول: الأهداف المالية

الهدف المالي من أحد الأهداف الرئيسية والهامية لأي ضريبة، فتأمين إيرادات دائمة من مصادر داخلية لخزينة الدولة، أحد أهداف السلطات الحكومية، ومن هنا نشأت قاعدة وفرة حصيلة الضرائب، أي اتساع وعاء الضريبة بحيث يكون شاملا لجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين مع الاقتصاد قد الإمكان في نفقات الجباية، حيث يكون الإيراد الضريبي مرتفعا، وهذا ما نلاحظه في البلدان المتطورة، حيث ترتفع نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج الوطني الإجمالي، فالأمر مرتبط في الواقع بمستوى التطور الاقتصادي.

الفرع الثاني: أهداف اجتماعية

فيعد ظهور مفهوم العدالة الاجتماعية وبروز الاتجاهات الحديثة بتوزيع عادل للثروات وتلك عن طريق إعادة توزيع الدخل.

ولقد حاولت الدول في عصرنا الراهن استخدام الضريبة كوسيلة عامة¹ في تخزين مجموعة من الغايات الاجتماعية ومن أهمها:

منع تكثف للثروات: تعمل بعض الدول على عدم استحواذ فئة قليلة من المجتمع على الثروة وذلك بفرض ضرائب وبمعدلات مرتفعة على الثروات وعن طريق المعدل المتصاعد كما هو مطبق في ألمانيا وفرنسا.

توجيه سياسة النسل في الدولة: فالدولة التي ترغب بتشجيع النسل كبلدان أوروبا، تستعمل الضريبة عادة للإكثار من عدد السكان، وذلك بتخفيض معدلات الضريبة، وفي بعض الأحيان إتباع مبدأ الإعفاء على بعض الدخل الناشئة عن العمل من الضريبة، وبالمقابل الدول الراغبة بتحديد النسل تقوم برفع معدل الضرائب على الدخل والمعدل يزداد بازدياد عدد أفراد الأسرة، أولا تعني قوانين الضرائب الحد الأدنى للمعيشة من الضريبة كما هو في كل من الهند والصين.

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، حامد عبد المجيد دراز، مبادئ العمة، مرجع سابق ص 18

معالجة أزمة السكن: قد تستخدم الضريبة كأداة لحل مشكلة السكن وذلك بإعفاء رأس المال المستثمر في قطاع البناء من الضرائب لفترة زمنية محددة، فنجد فرنسا مثلا فرضت ضريبة إضافية على المساكن الغير مستقلة استغلالا كاملا، مثل هذا الأمر دفع بأصحاب منح العقارات إلى تأجيرها أو استغلالها تفاديا من أداء ضريبة عالية. معالجة بعض الظواهر الاجتماعية السيئة: هناك بعض السلع المضرة بصحة المواطن وتلحق به أضرار جسمية وخطيرة تؤدي به أحيانا إلى الموت، كالسجائر، والكحول، فتعتمد الدولة إلى فرض ضرائب بمعدلات مرتفعة على صنعها وبيعها.

الفرع الثالث: الهدف النقدية

يتمثل هذا الهدف للضريبة وخاصة أثناء أزمة التضخم بحيث تستعمل الضريبة كوسيلة للحد من الكتلة النقدية الفائضة عن كمية السلع، وهذا قصد المحافظة على قيمة النقود، وعادة ما تعاني الدول النامية بهذه الظاهرة لضعف جهازها الإنتاجي وعدم قدرتها على إحداث نكون اقتصادي، وبالتالي تحقيق التوازن النسبي بين العرض والطلب.

الفرع الرابع: الاهداف الاقتصادية

تتمثل في تحقيق الاستقرار عدد الدولة الاقتصادية عن طريق تخفيض الضرائب فترة الانكماش وزيادتها في فترة التضخم من أجل امتصاص القوة الشرائية كما قد تستخدم لتشجيع نشاط اقتصادي معين بمنحه فترة إعفاء المواد الأولية اللازمة لهذا النشاط باعتباره نشاط حيوي يحقق التنمية الاقتصادية.¹

الفرع الخامس: أهداف السياسية

للضريبة عدة أهداف سياسية تتمثل أحيانا بفرض رسوم جمركية عالية على منتجات بعض الدول وتخفيضها على منتجات أخرى، يكون الهدف منها حماية السلع المحلية من المنافسة الدولية، كما تستعمل الضريبة لأهداف

¹ رموم فريد كمال رزيق، نظم فرض الضريبة وأثرها على التنمية الاقتصادية (التخطيط والاحصاء معهد الإحصاء، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس في التخطيط والاحصاء) ص 81

سياسية، كما هو الحال في الحروب التجارية بين مختلف الدول خاصة بين الدول المتقدمة (فرنسا، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية مثلا) وقد تستعمل الضريبة من أجل محاربة فئة معينة من المجتمع برفع معدل البشرية على مداخيلها كما حدث لطبقة الكولاك في روسيا بعد الثورة الشيوعية.

كما تستخدم كوسيلة لمساعدة بعض الفئات ماديا من خلال إعفاء دخولها من الضريبة أو تخفيضها مثل الإعفاءات الضريبية التي يستفيد منها المجاهدين الجزائريين.

كما تم استعمال الضريبة كأداة وسيلة لإحداث التوازن الجهوي وذلك من خلال توطين الصناعات عبر ولايات الوطن، بمنح امتيازات جبائية للاستثمار والعمل بمختلف ولايات الجنوب. الخ.

وأخيرا فإن الأهداف التي تصبو الضريبة تحقيقها يتم تجديدها وفق طبيعة الدولة الاجتماعية والسياسية.

المطلب الخامس: وعاء الضريبة

يقصد بوعاء الضريبة المادة الخاضعة للضريبة أو محل الضريبة نفسها، فقد تكون عند المادة أموالا، رأس المال، دخل أو أشخاصا.¹

كما عرف كذلك بأنه المادة أو المال أو الشخص الخاضع للضريبة مع ضرورة توافر عنصر الزمني ومن خلال هذين التعريفين فيمكن فرض الضريبة على الدخل أو على الرأس المال أو هما معا أو الأفراد إذا لو فرضت على الأفراد رأسا بعض النظر عن دخولهم أو ثرواتهم إذن للوصول للوعاء الضريبي يجب إنجاز ثلاث خطوات هامة أولها اختيار أساس فرض الضريبة أي تعيين الشكل الملموس للمادة التي يفرض عليها وثانيا التعرف على المناسبة التي تنقص فيها الإدارة على المادة الخاضعة للضريبة لكي تستطيع جزءا يجد طريقة إلى خزانة الدولة، وثالثها تحديد هذه المادة كليا أو كيفيا التقدم وعاء الضريبة هناك عدة طرق وهي:

- التقدير الغير مباشر الذي بدوره ينقسم إلى: التقدير عن طريق المظاهر الخارجية والتقدير الجزائي

¹ ناشد سوزي عدلي، المالية العامة منشورات الحقوقية، بيروت ص 135

- والتقدير الغير مباشر الذي بدوره ينقسم إلى: التقدير بواسطة الإقرار من المكلف، التقدير بواسطة الإقرار من الغير.¹

الفرع الأول: التقرير الغير المباشر

وتعني هذه الطريقة أن يكون للإدارة المالية وحدها حتى تقرير الضريبة بناء على المعلومات التي تحصل عليها¹، وفقا لهذه الطريقة تعطي للإدارة المالية حرية واسعة في التقرير، أن هذه الطريقة حققت أكبر قدر من العدالة حيث يتم توزيع العبء الضريبي على المكلفين حسب مقدرتهم التكليفية الحقيقية.

غير أنه يؤخذ عليها زيادة نفقات الجباية وتعقيدها حيث يحق لموظفي الجباية التفتيش عن نشاط المكلف والكشف عن أسرار الشخصية، مما يشجع المكلف على التهرب في أدائها وفرض سعر نسبي على باقي الدخل مما يحقق تصاعد ولكن بصورة ضمنية غير مباشرة.²

التقرير على المظاهر الخارجية: تقوم هذه الطريقة على أساس أن الإدارة المالية تعتمد في تحديد الضريبة على بعض المظاهر الخارجية التي تتعلق بالمكلف والتي يكون من السهل على الإدارة المالية تقريرها².

حيث يكون تقرير الدخل بالاعتماد على بعض المظاهر الخارجية باعتبارها ممثلة لدخول الممول ومثال ذلك اتخاذ القيمة الإيجابية للمسكن أساس يعتمد عليه في تقرير دخل الممول وتميز هذا التقرير بالبساطة من ناحية الممول ومن ناحية الإدارة الضريبة من التحقيق من صحة إقرارات الممولين ويمكن الالتجاء إلى هذه الطريقة في أحوال التهرب من الضريبة.³

التقرير الجزائي: إن قيمة المادة الخاضعة للضريبة تقدر جزائيا على أساس بعض القوانين التي يحددها المشروع والتي تعتبر دالة على مقدار دخل المكلف³، مثل القيمة الإيجابية إذ تعد قرينة لتحديد دخل صاحب العقار ورقم

¹ بوزيدة حميد، مرجع سبق ذكره ص 03

² المادة 17، معدلة بموجب المادة 4 من قانون المالية 1996 وملفاة بموجب المادة 200 من قانون مالية سنة 2002

³ طاقة محمدان، اقتصادات بأن المالية العامة (عمان، دار المسيرة، 2007) ص 107

المبيعات يعد قرينة لمعرفة ربح التاجر وعدد ساعات عمل الطبيب تعد قرينة دخله، وكذلك الحال لأصحاب المهن الحروب.¹

إما تقدير الدخل بصورة إجمالية دون البحث في الحقيقة وتفصيلاته وقد يقرر المشروع القواعد التي يقدر جزافيا على أساسها.

وقد يحدث أن يجد المشرع القرار التي تلتزم الإدارة المالية بتأسيس تقديرها عليها تاركاً لها حرية إجراء هذا التقدير عن طريق منافسة الممول والاتفاق معه على الرقم معين يمثل مقدار دخله وتسمى هذه الطريقة بالجزائي الإنفاق.

الفرع الثاني:

في هذا النوع من التقدير لا تكتفي الإدارة المالية بالوصول إلى تقدير ضريبي للمادة الخاضعة بل تباع من طرف من شأنها تقديرها مباشرة هم إقرار المكلف أو كما شمل التصريح للمكلف الطريقة الثانية الإقرار من الغير أو كما يسمى التصريح المقدم من الغير وأما الطريقة الثالثة وهي التقرير الإداري.

تقرير بواسطة المكلف: تعتمد هذه الطريقة على أن يقوم المكلف بنفسه بتقديم إقرار في موعده يحدده القانون ،² فإذا الإدارة المالية تطلب من المكلفين تقديم إقرار عن ثرواته أو دخله من المادة الخاضعة للضريبة بصفة عامة، مع اقتراض حسن النية وأمانة المكلف حيث إقرار شخص يعرف مقدار دخله عن النحو التقني ولضمان دقة وصحة الإقرار فإن الإدارة تحتفظ بنفسها في الرقابة الأفراد وتعديله إذا بني على عس أو خطأ قد يلجا المكلف إلى تقليل حجم دخله لكي تفرض الضريبة على مبلغ أقل من دخله الحقيقي فيكون للإدارة التحقيق من ذلك، لهذا الإقرار ميزة في أنه يؤدي إلى تقدير المادة الخاضعة للضريبة تقدير منضبطاً يسمح بأنه يؤخذ في اعتبار كافة العناصر التي تحقق شخصية الضريبة عن التعرف على كافة دخول المكلف كذلك الأعباء التي يتكلف بها العس

¹ ناشد سوزي عدلي، مرجع سبق ذكره ص 133-134

² عادل أحمد الحشيش أساسيات المالية العامة، مصر، جامعة العدد 2007 ص 168

الجسم الذي لا تتمكن الإدارة عن اكتشافه كما أنه يؤدي إلى تدخل الإدارة في شؤون المكلف والتعرف على تفاصيل حياته بأساليب قد تكون غير لائقة بالنسبة له.¹

الإقرار من الغير "حجز من المتبع: في هذه الحالة يقوم شخص آخر غير المكلف بتقديم إقرار مالي إلى الإدارة المالية يحدد فيه مقدار دخل المكلف الأصلي الخاضع للضريبة، كما هو الحال عند العمل بتقديم تصريحات حول أجور العمال، تتميز هذه الطريقة بأنها أقرب تقرير الدخل تقرير حقيقيا من طريقة المظاهر الخارجية والتقرير الجزافي وانه يمكن استعمالها بتقرير كافة أنواع الدخول سواء كانت ظاهرة أو مستثمرة فالعدالة الضريبة تدعو إلى إنتاج طريقة التقدير المباشر وخاصة بواسطة إقرار من المكلف.

المبحث الثاني: عموميات حول النظام الضريبي

المطلب الاول: ماهية النظام الضريبي ومكوناته واركانه

الفرع الاول: ماهية النظام الضريبي

إن النظم الضريبية ترتكز على مجموعة من العناصر والدعائم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لذا فهي تغير وتطور مستمر وفقا للأوضاع والظروف المحيطة بها، ونظرا لذلك فإن الانظمة الضريبية تختلف من دولة لأخرى ومن مجتمع لأخر، فالنظام الضريبي في الدول المتقدمة يختلف عما هو عليه في الدول السائرة في طريق النمو وبمعنى آخر فإن النظام الضريبي الذي يصلح لتحقيق الأهداف محددة في دولة معينة قد لا يصلح لتحقيق هذه في دولة أخرى

¹ ناشد سوزي عدلي، مرجع سبق ذكره ص 163

حيث عرف النظام الضريبي على أنه عبارة عن مجموعة من الضرائب التي تفرضها الدولة على المكلفين في زمن معين بما فيه الضرائب المباشرة وغير مباشرة العامة والنوعية ويعد أداة فعالية في يد الدولة لتحقيق الأهداف التي تصبو عليها.¹

كنا أن الانظمة الضريبية، تتعدد وتنوع باختلاف العناصر والمعطيات المكونة لها حيث أن الأنظمة الضريبية في الدول المتطورة تغلب عليها الضرائب المباشرة بشكل كبير بينما في الدول النامية فإن أنظمتها الضريبية تغلب عليها مجموعة من الضرائب النوعية على الاستهلاك أساسها الضرائب والرسوم.²

وقد اختلفت التعاريف المحددة للنظام الضريبي، فالبعض يرى أن مفهوم النظام الضريبي يتراوح بين مفهوم ضيق ومفهوم واسع.

أولاً: المفهوم الضيق للنظام الضريبي

يعرف أنه مجموعة من القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحل المتتالية من التشريع إلى الربط والتحويل.³

ثانياً: المفهوم الواسع للنظام الضريبي

ويعرف على أنه مجموعة من العناصر الأيديولوجية والاقتصادية والفنية والتي يؤدي تراكمها إلى كيان ضريبي معين، ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة للنظام والذي تختلف ملامحه من مجتمع متقدم اقتصادياً عنه في مجتمع مختلف.⁴

¹ محمد خالد المهاني، دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع حالات تطبيقية في تشريع الضريبي، جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19 ، العدد الثاني ، 2003 ص 261

² محمد خالد المهاني، المرجع سبق ذكره ص 261

³ يونس أحمد البطريق، النظم الضريبية الدار الجامعة، الإسكندرية 2001، ص 19

⁴ سعيد عبد العزيز عثمان شكري رجب العشماوي النظم الضريبية الإسكندرية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية ص 130

وعرف النظام الضريبي على أنه الإطار الذي ينظم مجموعة الضرائب المتكاملة والمتناسقة ويتم تحديدها استناداً إلى الأسس الاقتصادية والمالية والفنية وفي ضوء اعتبارات سياسية اقتصادية، اجتماعية، إدارية ومن خلال ما سبق من تعاريف ومفاهيم فيمكن إعطاء تعريف شامل للنظام الضريبي حيث عرف على أنه مجموعة محددة ومختارة من الصور الفنية للضريبة (ضرائب نوعية، ضرائب الدخل، ضرائب الثروة، ضرائب موحدة، ضرائب جمركية، تتلاءم مع ظروف وخصائص البيئة التي تعمل في نطاقها وتمثل في مجموعها برامج ضريبة متكاملة تعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبة المصدرة وما يصلحها من لوائح تنفيذية مصدرة ومذكرات تفسيرية تسعى لتحقيق أهداف محددة تمثل أهداف السياسة الضريبة بصفة عامة وأهداف النظام الضريبي بصفة خاصة

أن النظام لا يعتمد في بنيانه على نوع واحد من أنواع الضرائب، بل هو عبارة عن مجموعة من أنواع الضرائب المتناسقة والمتكاملة والتي يقرها قانون المالية لأي دولة ما وفي فترة زمنية معينة، والتي تكون بناء على مقومات اقتصادية واجتماعية وسياسية محددة، والتي تسعى إلى تحقيق أهداف السياسة الضريبة.

كما أن النظام الضريبي، ما هو إلا ترجمة عملية للسياسة الضريبة، فهو يمثل أحد أساليب تحقيق أهدافها وعليه فإنه يمكن ترجمة السياسة الضريبة الواحدة إلى أكثر من نظام ضريبي وهو ما يؤدي إلى تباين في الأنظمة الضريبية بين الدول مع بعضها البعض في فترة معينة وقد تجد تبايناً في الأنظمة الضريبية لنفس الدولة من مرحلة إلى أخرى.¹

وتعبير أدق فإن النظام الضريبي الذي يصلح لتحقيق أهداف معينة في مجتمع معين قد لا يصلح لتحقيق هذه الأهداف في مجتمع آخر لأن هناك فروقات بين المجتمعات.

الفرع الثاني: مكونات النظام الضريبي

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العثماني، مرجع سبق ذكره ص 15

ويتضح أن أي نظام ضريبي يقوم على ما يلي:¹

- أهداف محددة تسوغها ظروف المجتمع.
- دور محدد تحدده الأهداف التي ترغب المجتمع في تحقيقها، وبيئة المجتمع الذي يعمل بداخله
- هيكل ضريبي يتوقف تركيبه على الدور الذي يتعين أن يقوم به
- طريقة عمل محددة تحكمها الأحكام التفصيلية للتشريعات الضريبية.

الفرع الثالث: أركان النظام الضريبي

من الطبيعي أن يكون هناك اختلاف بين الانظمة الضريبية من دولة لأخرى ومن عصر لآخر ودخل الدولة نفسها من فترة لأخرى، ومن البديهي أيضا أن النظم الضريبية، تنشأ من محددات سياسية، اقتصادية واجتماعية متباينة، وحتى يكون النظام فعالا لا بد أن ينمو ويتطور مواكبا لما يحدث لهذه المحددات من تغير، ولكن ما هو مسلم به وهو أن أي نظام ضريبي يقوم على ركنين أساسيين هما الهدف والوسيلة

أولا الهدف: أن أي نظام ضريبي يهدف الى تحقيق جملة من الأهداف المحددة (السياسية، الاجتماعية والاقتصادية) والتي تعتبر في حد ذاتها أهداف للسياسة الضريبية التي تحددها الحكومة في سياستها المالية والمحددة أيضا في سياستها الاقتصادية، لذا فإن أهداف النظام الضريبي تختلف من نظام ضريبي لأخر ومن دولة لأخرى حيث أن هدف النظام الضريبي في الدول المتقدمة يختلف عن هدف النظام الضريبي في الدول النامية، وكذلك في الدول الرأسمالية يختلف عنه في الدول الاشتراكية.

1. هدف النظام الضريبي في الدول الرأسمالية المتقدمة: لقد اتسم موقف الدول الرأسمالية اتجاه

الخل في النشاط الاقتصادي بالحياد فهذه الدول لم يكن يعينها التدخل في النشاط الاقتصادي للحد

¹ علي عباس عياد، النظم الضريبية المقارنة، جامعة الإسكندرية، 1983 ص 4، ص 54

من بعض المظاهر كعدم المساواة في الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين أصحاب عوامل الانتاج،

حيث اعتبرت الضريبة كمصدر لتغطية النفقات العامة لإشباع الحاجات العامة.¹

2. هدف النظام الضريبي في الدول الرأسمالية النامية: يتحلى هدف النظام الضريبي في الدول

الرأسمالية النامية في تشجيع الاستثمار والادخار وذلك بفرض ضرائب تحد من الإنفاق الاستهلاكي

الزائد.

بالإضافة إلى العمل على خلق المناخ ملائم للتنمية بما يسمح بتحقيق الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي

وهو ما يؤدي الى زيادة الدخل الفردي.²

3. هدف النظام الضريبي في الدول الاشتراكية: أن وعاء الضريبة في دول الاشتراكية يختلف عن الوعاء

الضريبي في الدول الرأسمالية، كما أن المال الخاضع للضريبة في الدول الاشتراكية وهو مال عام

(الجماعي) بينما المال الخاضع للضريبة في الدول الرأسمالية هو مال خاص (الفردي) وهو ما يؤدي إلى

تباين في مفهوم الضريبة فمفهومها في الدول الرأسمالية يختلف عنه في الدول الاشتراكية، وهو ما

جعلها لا تحصى باهتمام كبير في الفكر الاشتراكي باعتبارها تعد اعترافا ضمنيا بشرعية الدخل

الخاصة، وعدم تدخل الدول في النشاط الاقتصادي وعليه فالنظم الاشتراكية تعتبر أداة مرنة من

أدوات التوجيه الاقتصادي من جهة وأداة من أدوات الرقابة على الإنتاج لكفايته من جهة أخرى .

ثانيا: الأداة: (الوسيلة) بعد تحديد الأهداف المراد الوصول إليها من طرف الدولة وبغض النظر عن طبيعة النظام

الاقتصادي السائد سواء كان (رأسماليا / اشتراكيا) متقدم أو متخلف وجب تحديد الوسائل أو الأدوات اللازمة

للوصول إلى الأهداف المسطرة سابقا، وتقوم هذه الوسائل على عنصرين أساسيين هما: العنصر الفني والعنصر

التنظيمي وهو ما يشكل لنا النظام الضريبي بمفهومه الضيق

¹ يونس أحمد البطريق، مرجع سبق ذكره ص 23

² ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر بدون سنة سن نشر ص 20

1. **العنصر الفني:** وهو ضرورة اختيار الصور (الوسائل) الفنية أو القواعد العلمية المنظمة والمناسبة الضريبي (الربط، التحصيل) بما يتلاءم مع ظروف وخصائص المجتمع الذي تعمل في نظافة، بما يسمح لها من تحقيق أهداف هذا النظام الضريبي من وفرة في الحصيلة الضريبية، كما يستلزم ذلك تحديد نسبة كل ضريبة وفقا لقدرتها على تحقيق الأهداف، كما يجب أيضا ضرورة التنسيق بين مختلف الصور الفنية للضرائب، وعليه فإن هذه الوسائل تختلف من نظام ضريبي لآخر ومن دولة لأخرى وبالتالي فالوسائل الفنية في الدول الرأسمالية تختلف في الدول الاشتراكية

- **الوسائل الفنية في الدول الرأسمالية:** تختار الدول الرأسمالية وسائلها الفنية بما يسمح لها من تحقيق أقصى حصيلة ضريبية ممكنة تتميز بالثبات من جهة والمرونة من جهة أخرى، كالحد من الإعفاءات أو الزيادة في نسبة ضريبة معينة أو مستحدثات ضريبة جديدة، وهي باتباعها لهذه الوسائل الفنية لا نهتم كثيرا بما يترتب عن رغبتها في زيادة إنتاجية الضريبة، من عدم تحقيق العدالة الاجتماعية والتي تأتي كهدف ثانوي بعد وفرة الحصيلة الضريبية.¹

- **الوسائل الفنية في الدول الاشتراكية:** تستعين عند الدول بالوسائل الفنية التي تسمح لها بتمييز بين السلع الضرورية والسلع الكمالية وبين الدخول المنخفضة والدخول المرتفعة، بحيث تجعل هذه الوسائل الفنية من الضريبة أداة على جانب كبير من المرونة والكفاية لتخطيط كل من الإنتاج والتوزيع لذا نجد الدول الاشتراكية تولي اعتمادا كبيرا عند فرض الضريبة بالجانب الاجتماعي وحتى الاقتصادي

.1

2. **العنصر التنظيمي:** العنصر التنظيمي هو مجموعة من القوانين واللوائح التنفيذية والمذكرات التفسيرية والتشريعات الضريبية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي التي تمثل في مجملها طريقة معينة ومحددة يعمل من خلالها النظام الضريبي وأجهزته المختلفة².

¹ يونس أحمد البطريق، مرجع سبق ذكره ص 26

- عدالة النظام الضريبي: بمعنى أن يتم الإبقاء على عدالة النظام الضريبي في مجموعة بغض النظر عن الضرائب المكونة له¹، ودليل ذلك تجد أن الضرائب التصاعدية بالشرائح تحقق العدالة فهي بهذا تعرض لا عدالة الضرائب على الاستهلاك.
 - المرونة: والمقصود بها أن تكون النظام الضريبي بما يحتويه من ضرائب مباشرة وغير مباشرة قابلا للتغيير بما تقتضيه التطورات الحاصلة في البيئة التي ينشط فيها هذا النظام.
- وبمعنى آخر المرونة في القدرة على مراعاة التغيير في حصيلة الضريبة بما يتناسب والتغيير في الدخل الوطني وبالأتجاه نفسه.

المطلب الثاني: أهداف النظام الضريبي

إن النظام الضريبي في مجمله هو مجموعة من الضرائب المرتكزة على مجموعة من القواعد الفنية والقانونية والتي تمكن من التحصيل الضريبي، والتي يتم اختيارها وتطبيقها في دولة معينة ولفترة زمنية معينة حيث يلتزم المكلفون بأدائها ودفعها للدولة.

لذا أصبح النظام الضريبي أحد أم أدوات السياسة المالية لتحقيق حزمة من الأهداف المالية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وبما أن النظام الضريبي يعد أحد أهم أدوات السياسة الضريبية والتي تعتبر هي الأخرى إحدى مكونات السياسة المالية وهاته الأخيرة من بين المحاور السياسة الاقتصادية، وعليه فإن النظم الضريبية تعتبر كوسيلة من وسائل الدولة في تحقيق أهدافها، وبطبيعة الحال فإن أهداف النظم الضريبية لابد أن تتماشى وتتكامل وأهداف السياسة المالية والتي هي جزء من السياسة الاقتصادية، وخاصة ما تغلق منها بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية.

¹ ولهي بوعلام ، النظام الضريبي الفعال في ظل دور الجديد الدولة ، حالة الجزائر ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر 2011 ص 16

الفرع الأول: الهدف المالي

إن صياغة وإعداد أي نظام ضريبي لا بد أن تعترضه جملة من المشاكل لعل من أهمها مشكلة التمويل، لذا يتوجب على متخذي القرار وعلى مصمم النظم الضريبية مراعاة مشكل التمويل قبل أي شيء، حيث أن التمويل يقصد به "تقديم الأدوات الملائمة للدولة والتي تمكنها من تحقيق أهدافها المسطرة أو المخطط لها.

حيث أنه مع تطور دور الدولة وازدياد تدخلها في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وانتقال دورها من ما سمي "بالدولة الحارسة" في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أين أقتصرت دورها على الدفاع والعدالة وبعض الأعمال العامة، شهد القرن العشرين وتحت تأثير جملة من الأزمات الاقتصادية، وانتشار البطالة، تطور دور الدولة والانتقال من الدولة الحارسة إلى "الدولة المتدخلة" حيث اتسع مجال تدخلها وأصبحت مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والتوازن الاجتماعي معاً، ولكن مع احترام حقوق الملكية الفردية، ومع ترك عملية الإنتاج بصفة أساسية للقطاع الخاص على أن تقوم الدولة بالتدخل الذي يتوجب لإقامة هذا التوازن.

ولقد ترتب على هذا التطور لتدخل الدولة، تزايد مستمرا في النفقات يتطلب العمل على زيادة الإيرادات، وتعمل الدولة جاهدة في أن توفر موارد مالية تمكنها من تغطية الإنفاق اللازم، وبالرغم من أهمية هذا الهدف المالي في مجموعة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن أهمية هذا الهدف تتزايد كما ذكرنا سابقاً يتزايد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وبما يترتب من توفير الموارد المالية للدولة، بغية الوفاء بالتزاماتها المتعددة والتي لا بد للدولة من الوفاء بها.

الفرع الثاني: الهدف الاقتصادي

يمكن استخدام النظام الضريبي في تحقيق أهداف متعددة، فلا ينحصر دوره في توفير السيولة المالية (الهدف المالي) فهناك أهداف أخرى يسعى إلى تحقيقها من بينها الأهداف الاقتصادية في تحقيق ما يلي:

1- تشجيع الاستثمار في شتى المجالات، بإصلاح الاحتلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، ويكون تشجيع الاستثمار بمنح امتيازات معينة باستخدام الضرائب كأن يحتوي النظام الضريبي على مجموعة من التحفيزات الجبائية كالتخفيض من الضرائب وغيرها أو إلغائها في بعض النشاطات.

2- العمل على تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي بهدف التحكم في حجم الإنفاق الكلي، إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يعني تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي في ظل استقرار الأسعار والتوظيف الكامل لعناصر الإنتاج، ومن أدوات السياسة المالية التي تستخدم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي نجد الإنفاق الحكومي والضرائب وسنركز على هاته الأخيرة باعتبارها محور اهتمامنا.

ففي حالة التضخم الناتج عن زيادة الطلب الكلي يتم بزيادة الضرائب والهدف هو العمل على تقليل حجم الطلب الكلي ليتساوى مع العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل وتسمى هذه السياسة بالسياسة المالية الانكماشية. وفي حالة حدوث انكماش أي (بطالة) بمعنى أن الطلب الكلي أقل من العرض الكلي من السلع والخدمات عند مستوى التشغيل الكامل، فإن السياسة المالية المتبعة هي سياسة مالية توسعية أي التخفيض من الضرائب، حيث تعمل على زيادة حجم الطلب الكلي إلى أن يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل.¹

3- العمل على تحقيق أهداف اقتصادية معينة، كحماية الصناعات المحلية وحمايتها من المنافسة الأجنبية (السلع المستوردة)، فإنها تلجأ إلى فرض ضرائب مرتفعة مما يؤدي إلى الحد من السلع المستوردة، وزيادة أسعارها في الاسواق المحلية، أما في الحالة الثانية وعند رغبة الدولة في التقليل من الاستهلاك سلع معينة فإنها تلجأ إلى فرض ضرائب ورسوم مرتفعة، والغرض هو الحد أو التقليل من استهلاكها.

الفرع الثالث: الهدف الاجتماعي والسياسي

¹ بسام الحجار عبد الله زرق ، الاقتصاد الكلي طبعة الأولى ، بيروت ، لبنان 2010 ص 19

أولاً: الهدف الاجتماعي: تعتبر الأهداف الاجتماعية من بين الأهداف الرئيسية لأي نظام ضريبي، والأهداف الاجتماعية متعددة وكثيرة، خاصة مع بروز مفهوم العدالة الاجتماعية وظهور اتجاهات حديثة لتوزيع الدخل والحد من استغلال الطبقات الفقيرة، بالإضافة إلى ظهور مفهوم توزيع العبء الضريبي في المجتمع حيث قوى الدخل.

وبما أن الضريبة بمفهومها المعاصر أداة لإعادة توزيع الدخل والثروات والدور الاجتماعي.

قد نادى به كل من جون جاك روسو في كتابه "العقد الاجتماعي" وأكد على ذلك فولتير الأديب الفرنسي، وكذا المفكر الاجتماعي مارلين، فقرر كلهم أهمية استعمال الضرائب لإعادة توزيع الدخل الوطني مما يسمح بتحقيق العدالة الاجتماعية.¹

ويمكن ان يساهم النظام الضريبي في تقليل الفوارق في الدخل وتحقيق درجات عالية من العدالة الاقتصادية، ومنع تمركز الثروات لدى الأقلية، كما يمكن استغلال جزء من الحصيلة الجبائية في منح الاعانات للعاطلين والجائزين عن كسب الدخل، وكذا إقامة مشاريع تستفيد منها فئة المعوقين وغيرها من أوجه التأمين الاجتماعي.² ثانياً: الهدف السياسي: أن الأهداف السياسية ترتكز هي الأخرى على الاستخدام النظام الضريبي في تحقيقها، فالدولة تستخدمه كأداة لتأكيد سياساتها، وبسط نفوذها على كل ما يقع داخل حدودها الجغرافية، وتستعمله لمحاربة كل التوجهات المعاكسة من الخارج وتشجيع التعامل مع الدول التي تسائر الدولة في تصورها.³

بمعنى أنه يمكن للدولة أن تعبر عن موقفها السياسي اتجاه الدول الأخرى، كأن تفرض رسوم جمركية متنوعة ومرتفعة على سلع الدول المعرضة لها سياسياً، وتقوم بعكس ذلك مع سلع الدول المتماشية معها سياسياً.⁴

¹ ابتسام نزيه حامد محمد الثي، النظام الضريبي المصري في علاقاته بالتطورات الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر 2012 ص 67

² رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية

³ ابتسام نزيه حامد الثي، مرجع سابق ص 69

⁴ خلاصي رضا، النظام الجبائي الجزائري الحديث، جباية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، الجزء الأول دار هومة للطباعة ونشر والتوزيع،

الطبعة الثانية الجزائر 2006 ص 22

وللوصول الى النظام ضريبي يحقق الأهداف السابقة كلها مجتمعة على الدولة أن تقوم بمراعاة الضرائب المناسبة والمكونة للنظام الضريبي والتي يمكن بها تحقيق ما سبق من أهداف مع مراعاة الظروف الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية للدولة مع التنسيق فيما بينها.

المطلب الثالث: محاور النظام الضريبي

إن تحديد هيكله أو مضمون أي نظام ضريبي لأي دولة كانت تكشف لنا حقيقة الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من وراء الدور الذي تريد الضرائب أن تلعبه في فترة معينة بالإضافة إلى الوسائل التي تنتهجها (فنية، تنظيمية) في القيام بهذا الدور لتحقيق الأهداف وتبعاً لهذا يمكننا التمييز بين ثلاثة محاور يركز عليها النظام الضريبي هي:

الفرع الأول: محور التنظيم الفني

ويضم السياسات والترتيبات والإجراءات المقررة التي يتم إعدامها واتخاذها بصدد فرض ضريبة معينة تحقيقاً للأهداف التي حددتها الدولة.¹

وبما أننا في دراسة للنظم الضريبية فإن المقصود هنا هي السياسة الضريبية لذا سنحاول إزال الغموض عن السياسة الضريبية.

أولاً: السياسة الضريبة: يمكن تعريف السياسة الضريبية بأنها مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدلة متضمنة كافة المصادر الضريبة الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار اقتصادية والاجتماعية وسياسية مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع.²

¹ محي محمد سعد، الإطار القانوني للعلاقة بين الممول والإدارة الضريبية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر بدون سنة ص 11
² حامد عبد المجيد دراز، دراسات في المالية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر 1988 ص 414

وتعرف أيضا على أنها تعبر عن مجموعة من التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي قصد التغطية النفقات العامة من جهة والتأثير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية.¹

كما تعرف أيضا على أنها مجموعة متكاملة من البرامج وليست مجموعة متناثرة من الإجراءات وعليه إن المفهوم الصحيح يسمح بوضع وتصميم مكونات السياسة الضريبية في ضوء علاقات التناسق والترابط بين أجزائها، بما يساهم في تحقيق أهداف المجتمع.²

ومن خلال التعريفات السابقة فإن تصميم أي سياسة ضريبية لأي دولة كانت يجب ألا يكون بمعزل عن الجوانب المحيطة بها (سياسية، اقتصادية، اجتماعية) وإلا فإن مصير السياسة الضريبية هو الفشل كما يجب أن تتكامل فيها الوسائل والبرامج والأدوات من أجل تحقيق الأهداف المرجوة ودحر الآثار غير مرغوبة.

كما أن النظام الضريبي في الواقع ما هو إلا ترجمة عملية للسياسة الضريبية، فهو يمثل أحد أساليب تحقيق أهدافها، وبمعنى آخر فإن أهداف السياسة الضريبية الواحدة يمكن تنفيذها بأكثر من نظام ضريبي ومن البديهي فإن النظام الضريبي المختار سوف يتوقف على الظروف وطبيعة وخصائص المجتمع ومدى كفاءة أجهزة الادارية والضريبية بالإضافة إلى المرحلة النمو التي يمررها المجتمع.

الفرع الثاني: المحور التشريعي

ويضم التشريعات التي تحدد فلسفة وأهداف ووسائل النظام الضريبي في المجتمع والتي تعكس طبيعة الدولة السياسية وخياراتها الاجتماعية والاقتصادية.³

الفرع الثالث: المحور التنفيذي

¹ عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية، الكلية، دراسة التحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003 ص 139
² ناشد سوزي عدلي، ظاهرة التهرب الضريبي الدولي، وأثارها على اقتصادات الدول النامية، دار المطبوعات الجامعة الاسكندرية، مصر 1999 ص 125
³ محي محمد سعد، مرجع سبق ذكره ص 11

ويضم الأجهزة الفنية والادارية التي تعمل على تنفيذ السياسة الضريبية عن طريق قيامها بعمليات الحصر والفحص والربط والتحصيل من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين¹. لذا فالإدارة الضريبية (الجهاز الفني والاداري) عليها التزامات محددة في القانون الضريبي يتعين القيام بها، لضمان حقوق كل من المكلف والخزينة العمومية، كالالتزام بتوفير المعلومات والتطبيق الجيد والصحيح للقانون والالتزام بالسرية.

وبطبيعة الحال فإن النجاح أي نظام ضريبي يقتضي تكامل النجاح لهذه المحاور الثلاثة المجتمعة ولا بد من وجود:²

- سياسة ضريبية متجانسة ومتوازنة يراعى فيها كل من القواعد الفنية الأصولية.
- تشريع ضريبي مستقر وواضح يعبر عن تلك السياسة.
- جهاز ضريبي على كفو يتولى تطبيق التشريع وتنفيذ السياسة الضريبية على أكمل وجه.

المطلب الرابع: أهمية دراسة النظام الضريبي

أن أهمية دراسة النظم الضريبية تظهر من خلال تأثيرها على مجموعة من المستويات يمكن أن نحصرها في ثلاث مستويات وهي:

الفرع الأول: أهمية الدراسة النظم الضريبية على مستوى الجزئي

ينعكس أثر النظام الضريبي على المكلف بالضريبة، فهذا الأخير يأخذ انطباعه الأول عن الضريبة في بلد معين عندما تقتطع الضريبة جزءاً من دخله، أو ثروته، فينعكس ذلك على سلوكه، فيؤثر ذلك على دوافع المكلف، فتشجعه أو تثنيه في قراراته المتعلقة بتخصيص موارده بين الاستهلاك وللدخار.³

¹ محي محمد سعد، مرجع سبق ذكره ص 11

² محي محمد سعد، مرجع سبق ذكره ص 11

³ محي محمد سعد، مرجع سبق ذكره ص 11

لذا يهتم أفراد القطاع العائلي بتأثير هذه النظم على مستوياتهم المعيشية، وعلى مدخراتهم، كما يستفيد المستثمرون الوطنيون والأجانب بتأثير متغيرات النظام الضريبي على مستويات أرباحهم، من حيث الحوافز الضريبية على الاستثمار أو العكس.¹

الفرع الثاني: أهمية دراسة النظم الضريبية على المستوى الكلي:

إن صانعي القرار على مستوى الحكومات والدول وعند صياغتهم للنظام الضريبي ، فلا بد لهم من التنسيق بين أهداف الضريبة من جهة وأهداف السياسة الاقتصادية من جهة أخرى، لذا لا بد لهم من اختيار نظام ضريبي يتوافق مع واقع وأهداف المجتمع، بمعنى تحقيق التوازن العام بين هذه المكونات من جهة، وأهداف المجتمع من جهة أخرى، لذا فمصممو النظم الضريبية أمام حتمية الاهتمام بتأثير التغيرات الضريبية على المتغيرات الكلية هذه النظم على حجم الحصيلة الضريبية التي تحتاجها الحكومة لتغطية نفقاتها العامة، وعلى مدى تحقيقها للعدالة في توزيع الدخل وكذا مستويات العمالة والتضخم وغيرها من المؤشرات الكلية.²

الفرع الثالث: أهمية دراسة النظم الضريبية على المستوى الدولي

تتجلى أهمية النظم الضريبية على مستوى الدولي في إزالة القيود الجمركية فيما بين الدول، مما يسهل حركة انتقال السلع والخدمات وكذا رؤوس الأموال.

كما ان الاهتمام بالنظم الضريبية للدول الأخرى يمكن من العمل على إزالة أو تقريب الاختلافات القانونية الضريبية بين الدول ذات السمات المتشابهة اقتصاديا، اجتماعيا وسياسيا، بما يؤدي إلى إقامة أسس صالحة للتنسيق الضريبي فيما بين الدول ونجنب الازدواج الضريبي وتواجه كل صور وأشكال التهرب الضريبي الدولي، وكذا تنفيذ الأحكام الضريبية لحساب الدول الأخرى بشرط المعاملة بالمثل.³

¹ نامر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق ، مرجع سبق ذكره ص 18

² نامر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره ص

³ عبد العزيز علي سوداني، البناء الضريبي، مدخل تحليل النظم، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية مصر ص 16

كما أن النظم الضريبية الناجحة في تحقيق أهدافها من خلال اكتشاف نقاط القوة في هذه النظم ومحاولة العمل بها وكذا اكتشاف نقاط الضعف وإيجاد الحلول المناسبة لها من خلال النظم الضريبية الناجحة.

المطلب الخامس: فعالية النظام الضريبي

برمي المنظم في مختلف الميادين سواء على المستوى الكلي، أو الجزئي إلى مراعاة مؤشر الفعالية من خلال العمل على إنجاح النظام المطبق، وتعتبر الأهداف التشغيلية من الناتج النهائي الذي يرتبط بالسياسات التي نتبعها الدولة، أي ما تحاول الدولة تحقيقه في الواقع العملي، وحسب متغيرات البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بها ولكن بغية تحقيق هذه الأهداف يتعرض النظام الضريبي إلى عدة تحديات تقف أمامه من أجل أفضل لهذا النظام.

الفرع الأول: محددات تصميم نظام ضريبي فعال

هناك الكثير من الدراسات المتعلقة بتحديد ملامح النظام الضريبي الجيد.¹

1- مؤشر فيتوتانزي للنظام الضريبي الجيد:

يحدد فيتوتانزي² مؤشرات أساسية يمكن اعتمادها لتصميم نظام ضريبي فعال.

- مؤشرات التركيز: يقضي هذا المؤشر بأن يأتي جزء كبير من إجمالي الإيراد الضريبي من عدد ضئيل نسبياً من الضرائب والمعدلات الضريبية، لأن ذلك من شأنه أن يساهم في تخفيض تكاليف الإدارة والتنفيذ، فتجنب وجود عدد كبير من الضرائب وجداول المعدلات التي تعد إيرادات محدودة، يمكن أن يؤدي إلى تسهيل تقييم آثار تغيرات السياسة وتفادي خلق الانطباع بان الضرائب مفرطة.

¹ عبد المجيد قدي مرجع سبق ذكره ص 165، 167

² فيتوتانزي خبير اقتصادي كبير في مجال الإصلاح الاقتصادي، الشغل عدة مهام في صندوق النقد الدولي من 1974 إلى 1994 خاصة في مجال مكافحة الفساد وغسيل الأول أنظر

- مؤشر التشتت: ويتعلق الأمر بما إذا كانت هناك ضرائب مزعجة قليلة الإيراد الضريبي، وإذا كانت موجودة على عددها قليل، وهذا النوع من الضرائب يجب التخلص منها سعياً لتبسيط النظام الخارجي دون أن يكون لحذفه على مردودية النظام.
- مؤشر التآكل: ويتعلق الأمر إذا ما كانت الأوعية الضريبية الفعلية قريبة من الأوعية الممكنة، لأن اتساع الوعاء الضريبي يؤدي إلى زيادة الإيرادات رغم اعتماد معدلات منخفضة نسبياً، وإذا ابتعدت الأوعية الضريبية الفعلية عن الممكنة بفعل الإفراط في منح الإعفاءات للأنشطة والقطاعات، فإن ذلك يؤدي إلى تآكل الوعاء الضريبي، وهذا ما يدفع إلى رفع المعدلات طمعاً في تعويض النقص الحاصل في الإيرادات ومثل هذا المسعى (رفع معدلات) من شأنه أن يحفز على التهرب الضريبي.
- مؤشر متأخرات التحصيل: ويتعلق الأمر بوضع الأليات الدافعة إلى جعل المكلفين يدفعون المستحقات الضريبية في جالها، لأن التأخر يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للمتحصلات الضريبية بفعل التضخم، ولهذا لا بد أن يتضمن النظام الضريبي عقوبات صارمة تحد من الميل إلى التأخر في دفع المستحقات.
- مؤشر التحديد: ويتعلق الأمر بمدى اعتماد النظام الضريبي على عدد قليل من الضرائب ذات المعدلات المحددة، وهذا لا ينفي في الواقع إمكانية إخلال بعض الضرائب بضررائب أخرى، فمثلاً يمكن إحلال الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل بضرريبة واحدة على كامل الثروة ذات معدل مختلف.
- مؤشر الموضوعية: ويتعلق الأمر بضرورة جباية الضرائب من أوعية يتم قياسها بموضوعية، بما يضمن المكلفين التقدير بشكل واضح لالتزاماتهم الضريبية على ضوء أنشطتهم التي يخططون لها، ويصب هذا ضمن مبدأ اليقين، الذي يقضي حسب آدم سميث بأن تكون الضريبة الملزم دفعها للمواطن محددة على سبيل اليقين دون غموض، أو تهكر، بحيث يكون ميعاد الدفع وطريقته والمبلغ المطلوب دفعها واضحاً

ومعلوما للممول، أو لأي شخص آخر، وهذا ما يمكن الممول من الدفاع عن حقوقه ضد أي تعسف أو سوء استعمال للسلطة من قبل الإدارة الضريبية.

- مؤشر التنفيذ: ويتعلق بمدى تنفيذ النظام الضريبي بالكامل وبفعالية، وهذا يتعلق أيضا بمدى سلامة التقديرات والتنبؤات، ومستوى تأهيل الإدارة الضريبية لأنها القائم الأساسي على التنفيذ، فضلا عن مدى معقولية التشريعات وقابليتها للتنفيذ على ضوء الواقع الاقتصادي والاجتماعي.
- مؤشر تكلفة التحصيل: وهو مؤشر مشتق من مبدأ الاقتصاد في الجباية والنفقة وهذا ما يجعل تحصيل الضرائب أقل ما يمكن، حتى لا ينعكس ذلك سلبا على مستوى الحصيلة الضريبية.

2- مؤشرات أخرى لتصميم لأنظمة الضريبة الجيدة:

- يرى حمدي أحمد العناني أن تصميم الأنظمة الضريبية وفق مقتضيات يمكن أن يتم وفق أسلوبين¹:
- الأسلوب الأول: وذلك بوضع معايير محددة يجب توفرها في النظام الضريبي، وهذه المعايير هي: العدالة، الوضوح، الملائمة في الدفع، الاقتصاد في نفقة التحصيل، المحافظة على كفاءة جهاز السوق، عدم التعارض بين الضرائب وأهداف النظام الكلي.
 - الأسلوب الثاني: من خلال الربط بين النظام الضريبي والرفاهة العامة للمجتمع، حتى وإن كان تطبيق هذا الأسلوب صعبا بالنظر إلى كون نظرية الرفاهة لم تتطور وتبين بالشكل الكافي إلا أنه بالرغم من ذلك من الإشارة إلى مجموعة الأهداف الضرورية لتحقيق حجم الأمثل للرفاهية هذه الأهداف هي:
 - توفير الحد الأدنى من حرية الاختيار.
 - تحقيق أعلى مستوى معيشة.
 - توظيف عوامل الإنتاج الراغبة في العمل.
 - النمو الاقتصادي.

¹ Deboub Yousef ,Le Nouveau Mécanisme Economique en Algérie (Alger, 1995) P29

- العدالة في توزيع الدخل.
- يعتبر مؤشر تانزي من أهم مؤشرات تحديد تصميم نظام ضريبي فعال خاصة منها مؤشرات التركيز والتشتت، كما توجد مؤشرات أخرى لها دور كبير في تحديد فعالية أكبر للأنظمة الضريبية ولتحقيق هذه المؤشرات لدورها وجب توفر بيئة ضريبية مناسبة لها خاصة ما يتعلق بالعدالة والوضوح.

المبحث الثالث: مدخل إلى الاقتصاد الوطني

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الوطني

الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد يعني (Economie de rente) ومصدرها الأسامي المحروقات مما نتج عنه في بنية الاقتصاد الجزائري باستثناء الحصة الإيجابية على مستوى عائدات النفط.

وهذا التخلف في البنية راجع إلى السوق المزاجية (25% من الناتج الداخلي الخام) والتأخر المسجل في مجال القطاع البنكي والمصرفي الذي لا يزال بشكل نقطة سوداء في الاقتصاد الجزائري مما يعني ضعف جاذبية للاستثمارات الأجنبية رغم نقاط القوة التي تعرفها الجزائر، فإلى جانب إمكانية اختفاء العديد من القطاعات الحيوية في عدد قليل من الاحتكارات، ففي ظل هذه المستجدات تسعى الجزائر إلى وضع إستراتيجية اقتصادية واجتماعية وهذا بالتعاون مع البنك العالمي على المدى المتوسط وفق ما يطلق عليه، فالجزائر مطالبة بالتكفل إقليميا، سواء في إطار اتحاد المغرب العربي أو السوق العربية المشتركة، قصد تكوين قوة توازن اقتصادية وسياسية مستقبلا فالنموذج الأوروبي خير مثال على التكتل الاقتصادي¹.

¹ صالح الرويلي، اقتصادات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007 ص 24

المطلب الثاني: نشأة وتطور الاقتصاد الوطني

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإيديولوجية وكذا الاستراتيجية وبالتالي تغيير القرارات والأنظمة، وتعتبر المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بمختلف قطاعاتها القلب النابض للاقتصاد الوطني، بالرغم من أنها كانت ولا زالت مختبرا للعديد من التجارب والأنظمة المستوردة.¹

إن الواقع الحالي التسيير في الاقتصاد الجزائري يلزم علينا الرجوع إلى الحقيقة التاريخية الماضية لتفسير الوضعية المتوصل إليها حاليا إذا سنحاول من خلال مداخلتنا ان نتطرق للمحاور التالية:

الفرع الأول: مرحلة التسيير الذاتي للاقتصاد الوطني

خرجت الجزائر من الحرب سنة 1962 واقتصادها شبه مدمر، فيعد الاستقلال غادر العاملين بالإدارة ومراكز مهمل، وكان القصد من هذا الهروب خلق مشاكل أمام الدولة الجزائرية المستقلة حديثا.²

إن نمط تسيير الاقتصاد الوطني وإستراتيجية التنمية الاقتصادية التي يجب إتباعها كإحدى اهتمامات قادة الثورة بالرغم من التوجه والصورة التي لم تكن واضحة حول نموذج التنمية لكن في مؤتمر طرابلس بدأت ملامح هذا النموذج تسيير نحو التوجه لإعطاء الأولوية لقطاع الفلاحة واعتباره أساس القطاعات ومحركات وكذا تقليص الملكية الخاصة وتشجيع الشكل التعاوني وهذه الخطوة تأكيداً لنمط التسيير الاشتراكي للاقتصاد الوطني.

فكرة التسيير الذاتي لم ترتكز وليدة تفكير عميق، وإنما كانت استجابة عقوبة لظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية معينة فرضت العمل بهذا النمط حيث كان عدد المؤسسات في عام 1964 إلى 413 مؤسسة كانت تسيير ذاتيا.³

¹ صالح الرويلي، مرجع سبق ذكره ص 36

² عمر يحيوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية 2003 ص 23

³ محمد عباس محرز، اقتصادات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية 2003 ص 15

إن منهج التسيير الذاتي لم يكن طويلا حتى بدأ العمل على التقليل من انتشاره، وما قرارات التأمين إلا تأكيد على ذلك، وقد عرفت الجزائر بعد تاريخ 19 جوان 1965 و 1970 قطاع المحروقات سنة 1975، وفي هذه الفترة قام متخذو القرار بتجسيد فكرة تأسيس شركات وطنية مثل: الشركة الوطنية للتأمين، الشركة الوطنية للنسيج، الشركة الوطنية للحديد والصلب، الشركة الوطنية للنفط والغاز فأصبحت هذه الشركات لا تستطيع حصر أهدافها والتي كانت محددة ومسطرة من قبل الجهاز المركزي والوصاية لأن هناك أهداف أخرى تتعارض و طبيعة نشاطها بسبب عدة عوامل ، كقلة الإطارات ونقص الخبرة ، تلبية المطالب الاجتماعية ، خلق شروط استقرار السياسي.

وفي هذه المرحلة انت أهداف الاقتصاد الوطني غير محددة حسب القانون العرض والطلب وإنما حسب منطق الخطة الاقتصادية الموضوعية، هذا ما جعل عملية التصنيع واتخاذ القرارات يتم خارج الشركات الوطنية من قبل الجهاز المركزي وهذا ما دفع لسلطة بتغيير نمط أر للتسيير.

الفرع الثاني: مرحلة التسيير الاشتراكي للاقتصاد الجزائري

جاءت مرحلة التعبير الاشتراكي للاقتصاد والتي تعتمد على أساس النظام الاشتراكي الذي يركز كل الكرة العامة لوسائل الإنتاج وتدخل الدولة والتخطيط المركزي وتحقيق المسلمة العامة ، وأن يكون العمال طرفا مهما في تسيير و مراقبة عدد الشركات ، وبالتالي أصبح العامل يتمتع بسملة (المسير، المنتج) إن العجز المالي الإجمالي الذي عرفته المؤسسات الاسترالية خلال هذه الفترة واسع إذ أنه ارفع من 408 رج سنة 1973 إلى مليار 880 دج في 1978 ومنه يظهر اتساع الجز حسب هذا تكتشف أن المؤسسة لا تعيش بفاكس مالي محقق و لكن بكشوفات بنكية عادة ما يصدم التطور الاقتصادي بندرة الوارد العالية التي تحدد من إنتاج المواد البسيطة لمواد البناء .

نتائج عدا الأسلوب تظهر أنها ليست مشعة لأن القدرات كانت ولا زالت في يد الجهات الموجية وانتهى هذا النظام بالنشل وانتشار البيروقراطية.¹

الفرع الثالث: مرحلة التسيير الرأسمالي (الحر) الاقتصاد الوطني

إن الأزمة التي عاشها الاقتصاد الجزائري سنة 1986 والتي كانت ظاهرة خطيرة على الاقتصاد الوطني حيث انخفض سعر برميل البترول وتدهورت قيمته، بالإضافة إلى التسيير السيء للمؤسسة ولأجل هذه النتائج سعت الجزائر إلى البحث عن أحسن السبل لبناء اقتصاد وطني عصري وإخراج المؤسسة الوطنية من البيروقراطية وإعطائها الحرية اللازمة لإصدار قراراتها الخاصة لتسيير مواردها المالية والمادية ومن ثم مناقشة قضية النظام الرأسمالي أي استقلالية المؤسسة.²

والنظام الرأسمالية هو النظام الذي يقوم على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج الحرية الاقتصادية والتنافس وتبناه الكثير من الدول ومن خصائصه الملكية الفردية لعناصر الإنتاج وحافز الربح وسيادة المستهلك و المنافسة الحرة وهي تعمل على زيادة عدد أكثر من المستهلكين والاستقلالية تعني حرية الإدارة في التصرف دور الخضوع إلى أي إجراء من الإجراءات البيروقراطية كما تحرر الضغوطات والتدخلات المختلفة للسلطات ويترتب عليها حرية إدارة المؤسسة بتمتع من الأخيرة بالذمة المالية والاستقلال المالي ومن هنا فالاستقلالية ترمي أساسا إلى خلق روح المسؤولية و من أهدافها اللامركزية في السلطة القرار

- إعطاء المؤسسة المسؤولية المباشرة في القيام بعملياتها الاقتصادية التجارية

- تسيير مواردها المادية والبشرية وكذلك اختيار مسؤوليتها.

¹ عمر يحيواي، مساهمة في دراسة المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 35

² عمر يحيواي، مساهمة في دراسة المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 37

المطلب الثالث: إصلاحات الاقتصادية في الجزائر

تعود الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر إلى أوائل الثمانينات، بعدما بدأت برامج إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية لإعطاء نجاعة وفعالية أكبر للقطاع الاقتصادي من خلال إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية. إلا أن المديونية وانخفاض نسبة الإيرادات حال دون تحقيق وثبة نوعية وفيما يلي أبرز هذه الإصلاحات التي تبنتها الجزائر أ/ إعادة الهيكلة: يمكن تعريفها على أنها عملية تغيير مدروسة للعلاقات الرسمية بين المكونات التنظيمية، ويقصد بذلك مجموعة الإستراتيجيات والخطط والبرامج والسياسات التي تضعها الإدارة لتخفيض التكاليف وتحسين كفاءة الأداء، واعتبار تخفيض العمالة وإدارة العمالة القائمة أحد المراحل تحقيق هذه الأهداف¹ وفي واقع الأمر، فإن إعادة الهيكلة ليست مفهوما مجردا ولكن إستراتيجية تهدف إلى الرفع من الفعالية والكفاءة للمؤسسات الاقتصادية من خلال النقاط التالية:

- تخليص الدولة من النقل المالي المتسبب في الخسائر الدائمة التي بعضها القطاع العام الخاصة مع سوء الإدارة والفساد المالي
- إدارة التوازن للقطاعات القادرة على الاستمرارية لتخفيض البطالة للمزايدة.

واما من أسباب انتاجها فيعود الى غياب استراتيجيات واضحة المعالم المؤسسات الاقتصادية إضافة الى ارتفاع النفقات الامكانية التي لم تجد نفعا في تحقيق جدوى الاقتصادية

ب/ استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية: هي منح المؤسسات مزيدا من المبادرة في إطار العمل على التجسيد الفعلي اللامركزية من خلال إعادة القانون الأساسي للمؤسسة الذي يجعلها تأخذ فردية المبادرة والادارة من أجل استغلال طاقاتها الذاتية، كما تتيح الاستقلالية إمكانية التعاقد بحرية وفق القانون التجاري، لا يسما وأن المؤسسة أخذت شكلا آخر في تعريفها فأصبحت حسب القانون الخاص شخصية معنوية (شركات مساهمة

¹ موقع مجلة الاقتصاد ?innewsitemid298939\detail.asp www.ecoworld-mag.com

وشركات ذات مسؤولية محدودة) مسؤولة عن نشاطها تخضع للمبادئ الربحية ويمكن حصر الأهداف النوعية فيما يلي¹:

- إعادة اعتبار المؤسسة الوطنية لتحقيق أهدافها
- منح المؤسسة حق إدارة الأعمال بنفسها عبر تنظيم العلاقات الاقتصادية
- إعادة الاعتبار لروح المبادرة والابتكار وخلق نظام تحفيزي يتماشى مع أهداف المؤسسة

تهدف عمليات الخصخصة إلى تحرير السوق والمبادرات الفردية وترقية المنافسة والغاية منها تتمثل في إصلاح المؤسسة وتحديثها مع الحفاظ على المناصب العمل كليا أو جزئيا كوحدة أساسية في النسيج الاقتصادي الوطني² وقد كان التطبيق للاستقلالية نتيجة أسباب يمكن ذكر منها ما يلي³:

• أسباب اقتصادية:

-مختلف المشاكل الناجمة عن إعادة الهيكلة وعجزها عن التحكم في الاقتصاد الوطني.
-المرور من الاقتصادي الموسع إلى النمو الاقتصادي الذي يحتاج إلى التكيف وما يتبعه من التدهور إنتاجية المؤسسات.

-تداخل مهام الدولة كسلطة سياسية وكقوة اقتصادية.

-وجود مجموعة من القوانين والأوامر تجاوزتها الأحداث التي تتناقض مع القانون الاجتماعي.

• أسباب اجتماعية:

¹ بهلول محمد بلقاسم حسن، الجزائر بين الازمة السياسية والازمة الاقتصادية، الجزائر مطبعة 1994
² درواسي مسعودان السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004 أطروحة الدكتوراة غير منشورة (2006) جامعة الجزائر، ص 96
³ دراز حامد عبد المجيد، السياسات المالية، مرجع سبق ذكره ص 76

نظرا للتحسن الملحوظ في المستوى المعيشي للسكان في عدة قطاعات ارتفع الطلب على السلع والخدمات، في حين بقي عرضها ثابتا مما سبب ظاهرة الندرة، ولهذا فالخصوصية لها آثار مباشرة سواء على ميزانية دولة بتوفير سيولة لمواجهة تزايد الديون الداخلية للمؤسسات والخارجية أو رفع الإنتاج الوطني وتخفيض نسبة البطالة وإعادة الطرق الصحيحة على الاقتصاد الوطني. ولكن تبقى عملية الخصوصية الحالية مثيرة للجدل والنقاش وتعرضها مجموعة من الصعوبات أهمها:

- أنها تؤدي في الغالب إلى تسريح عدد كبير من العمال في المؤسسات التي تمت خصصتها مما يرفع من حدها بظالة ومالها من انعكاسات على الجانب الاجتماعي.

- صعوبة التقييم الاقتصادي للمؤسسات في ظل غياب أسواق مالية كفؤة مما يفتح المجال للتلاعب بالمال العام.

- تحرير التجارة والمرور من اقتصاد مخطط الى اقتصاد السوق على القواعد الحرة وتعتبر سياسة إعادة الهيكلة المؤسسات الاقتصادية واستقلالية المؤسسات العمومية من اهم مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث تسعى الدولة من خلال هذين المكونين الى محاولة تحقيق نمو الاقتصادي من خلال اصلاح البرامج الاقتصادية.

المطلب الرابع: التنمية الاقتصادية في الجزائر

الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

لقد تعددت التعاريف فيما يخص التنمية الاقتصادية، فمنهم من يحاول تعريفها على أنها التهرب الضريبي.

1- عملية نقل الاقتصاد القوي في حالة التخلف إلى حالة التقدم، أو بمعنى أدق هي عملية الانتقال من الوضع الاجتماعي للتخلف إلى الوضع الاجتماعي المتقدم، وهذا الانتقال يقتضي تغييرا جذريا وجوهريا في

وسائل الإنتاج المستخدمة (قوة الإنتاج وعلاقة الإنتاج التي تتلاءم مع مرحلة تطور قوة الإنتاج) وفي البيان الثقافي المتلائم مع الأساليب الانتاجية.¹

2- وتعني التنمية الاقتصادية نقل الاقتصاد القومي للتخلف من مرحلة التخلف مع تحصيله من خصائص معروفة كانخفاض مستوى الكفاءة الانتاجية واختلال الهيكل الاقتصادي وغيرها إلى الانطلاق في معارج التقدم الاقتصادي حيث يتحقق ارتفاع في الكفاءة الانتاجية وتصحيح الاختلال في الهيكل الاقتصادي بإعطاء أهمية أكبر للقطاع الصناعي في توليد الدخل وخلق فرص عمالة منتجة.²

الفرع الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية

• زيادة الدخل القومي الحقيقي:

إن الدولة النامية تعي الأولوية لزيادة الدخل القومي لأن زيادته من أهم الأهداف لتلك الدول فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر وانخفاض مستوى معيشة ولا سبيل للتخلص من هذا الفقر في هذه الدول إلا بزيادة الدخل الحقيقي الذي ساعد في التغلب شيئاً فشيئاً على جميع المشكلات وإن زيادة الدخل القومي تحكمه بعض العوامل كمعدل زيادة السكان والإمكانيات المادية والتكنولوجية ولكنها مرتبطة أيضاً بإمكانيات الدول المادية والفنية وكلما كان هناك توافر رؤوس الاموال وكفاءات بشرية.³

• رفع مستوى المعيشة:

تسعى الدول النامية في خططها الإنمائية إلى تحقيق مستوى أفضل لمعيشة الفرد من يعتبر هذا لضروريات المادية للحياة من أكل وملبس ففي معظم دول العالم الثالث هناك فئة معينة من السكان مسيطرة سيطرة كاملة على الموارد المالية مما يدل على أن الدخل غير موزع توزيعاً عادلاً بين فئات السكان علماً أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين

¹ عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط، بيروت دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ص 208

² صبيعي نادر قريصة، مذكرات في التنمية الاقتصادية (الإسكندرية، كلية التجارة) ص 66

³ وليد الجبوشي، أساسيات في التنمية الاقتصادية (دار جليس السلام الزمان للنشر والتوزيع 2009 ص 8،9

زيادة السكان وبين الدخل فكلما زاد عدد السكان وكان أكبر من الدخل كلما انخفض متوسط نصيب، وأدى بالتالي انخفاض مستوى المعيشة، من هنا نجد أن التنمية جوهرها زيادة الدخل القومي وانعكاس هذه الزيادة على الدخل القومي مما يمكن من رفع مستوى المعيشة المواطن وتوزيع مكاسب التنمية المواطن

• تقليل التعاون في الدخل:

في معظم الدول نجد أنه على الرغم من انخفاض الدخل القومي، وهبوط متوسط نصيب الفرد من الدخل، فإنه تبقى هناك فوارق كبيرة في توزيع الدخل والثروات، إذ تستحوذ طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء من الثروة والدخل القومي، بينما الغالبية لا تملك إلا قليل ومثل هذا التفاوت يؤدي إلى إصابة المجتمع عادة بأضرار جسيمة غالبا ما تؤدي إلى تعطل جزء من رأس مال، حيث أن هذه الطبقة لا تتفق ما نحوز عليه وهذا الجزء الذي تكتنزه، يؤدي في اجل الطويلة إلى ضعف فترة الجهاز الإنتاجي، وزيادة تعطل العملي وذلك بأنه لو كان قد أعيد إنفاقه على شراء السلع والخدمات في السوق يعمل ذلك على زيادة نشاط الاعمال وبالتالي الى زيادة التشغيل ولهذا يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخل من الاهداف الهامة التي يجب أن تسعى الدولة إلى تحقيقها بوسيلة أو بأخرى.

• تعديل التركيب النسبي الاقتصادي القومي:

يرتكز اقتصاد الدولة النامية على الزراعة محال الإنتاج ومصدر العيش لأغلبية السكان، كما تلعب دورا هاما بالنسبة للقطاعات الأخرى لمصدر من مصادر الدخل القومي وسيطرة اقتصاديات هذه الدول تجعلها تتعرض لكثير من التقلبات الاقتصادية نتيجة لتقلبات الإنتاج والأسعار يشكل خطرا جسيما على ما تنشده التنمية الاقتصادية لذلك لابد من التقليل من سيطرة الزراعة على الاقتصاد القومي ويتاح لها مجال للصناعة.¹

¹ حميشي بركاهم، الضريبة على التنمية الاقتصادية في الجزائر، ص 14

- دعم رؤوس الأموال:

وهنا تكمن النقطة في مساعدة رجال الأعمال والذين يعتبروا رؤوس الأموال العامة في الدولة، خاصة التي تعاني من ضعف نموها الاقتصادي، والسبب هنا هو قلة الادخار المرتبطة بالاحتياط المالي للدولة فتقوم الحكومة بدعم البنوك التجارية لتوفير الأوراق المالية المتنوعة، كالسندات.

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا بدراسة ماهية الضرائب حيث استخلصنا أن الضريبة عبارة عن أداة تستخدمها الدولة للحصول على موارده المالية من أجل تمويل الانفاق العام وفي خضم هذه المستجدات لم تصبح الضرائب تتسم بالحياد بل أصبح لها أهداف اقتصادية و اجتماعية ، كما أنها تخضع لعدة قواعد وقوانين أساسية، و من هذا المنطق أصبحت الدول تنظم عملية فرض الضرائب في اطار النظام الضريبي الذي قمنا بدراسته هو الاخر في هذا الفصل، حيث قمنا بتعريف النظام الضريبي وذكر مكوناته واركانه وأهم أهدافه كما تطرقنا إلى فعالية النظام الضريبي وفي آخر أعطينا نبذة عن الاقتصاد الوطني الجزائري، حيث عملنا على إبراز مفهوم ونشأة وتطور هذا الاقتصاد وأهم الإصلاحات التي عاقبت عليه، كما أحطنا بذكر دراسة عامة حول التنمية الاقتصادية في الجزائر.



الفصل الثاني

النظام الضريبي وتأثيره

على الاقتصاد الوطني

مقدمة الفصل

إن النظام الضريبي هو عبارة عن مجموعة الضرائب التي تفرضها الدولة على المكلفين بدفع الضريبة في زمن معين، بما فيها لسلطة رائب المباشرة وغير المباشرة، العامة ونوعية.

ويعتبر أداة ووسيلة فعالة بيد الدولة لتحقيق الأهداف التي ترجو الوصول إليها، وتتعدد الأنظمة الضريبية وتنوع باختلاف العناصر والمعطيات المكونة لها، حيث تتسم الأنظمة الضريبية في الدول المتقدمة بتفوق كبير للضرائب المباشرة التي تطبق بشكل ضريبة عامة على الدخل، في حين نجد بالنسبة للدول النامية أن الضرائب غير المباشرة أي الضرائب المفروضة على الإنفاق وكذا الرسوم الجمركية هي التي تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات الضريبية الإجمالية للدولة.

ويتأثر النظام الضريبي بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية والأهداف التي تحددها السلطة الحاكمة، وتسعى إلى تحقيقها من خلاله، وبذلك نجد أن النظام الضريبي لا يقتصر على كونه مجموعة قواعد قانونية وأصول فنية تحدد وعاء الضريبة ومعدلها والاعفاءات المختلفة المتعلقة بها وبمراحل تحققها وحمايتها، بل هو أيضا عبارة عن إجمالي العناصر الاجتماعية والاقتصادية التي يجب أخذها بعين الاعتبار في سبيل تبني قواعد قانونية تتلاءم مع النظام الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

المبحث الأول: الآثار العامة للضريبة على الاقتصاد الوطني

نتطرق في هذا السياق إلى أثر الضريبة على الاقتصاد الوطني أي مدى ثقل الضرائب على الاقتصاد الوطني، الأمر الذي يؤدي بالمكلفين في مختلف المجالات الاقتصادية إلى إعادة النظر في مخططاتهم الانتاجية والتمويلية وكافة الوظائف الأخرى الأساسية في المؤسسة وذلك النظر بالتعرض لأثر الضرائب في الكميات الاقتصادية وهي الاستهلاك والادخار والانتاج وكذا تأثير الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني، لما له من أثر كبير من الناحية الاجتماعية كالتضخم والكساد، وبصفة عامة فإن تأثير الضريبة في الكميات الاقتصادية مما تعمل على تخفيض الدخل النقدي أو تخفيض الدخل الحقيقي، للضرائب المباشرة أثر ضعيف في ارتفاع الائتمان، بينما للضرائب غير المباشرة أثر كبير وذلك لكونه جزء من سعر بيع والسلعة¹

المطلب الأول: أثر الضريبة في عملية التنمية

لقد كان التقليديون يرون بأن الهدف الأساسي للضريبة هو توفير الأموال من أجل تغطية النفقات العادية المعروفة آنذاك في حين يعتبرون الآثار الاقتصادية للضريبة هي الثانوية تترتب بطريقة غير إرادية، أما أنصار النظرية المالية الحديثة فكانوا يرون في الضريبة الوسيلة والأداة للتأثير في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة للدور التقليدي وهو دور المالي

المطلب الثاني: أثر الضريبة على الانفاق الاستهلاكي

إذا فرضت الضريبة على الانفاق الاستهلاكي للمكلف ذو الدخل المحدود فإن ذلك سيؤدي به إلى التخفيض من استهلاكه للسلع التي يتصف عليها بالمرونة العالية كالسلع الكمالية ويتحول نحو السلع التي يتصف عليها بعدم المرونة، أما ذوي الدخل المرتفع فإن الاقتطاع الضريبي لا يؤثر على نشاطهم الاستهلاكي لأنهم سيحافظون على مستوى معيشتهم، فيزداد ميلهم نحو الاستهلاك وينقص ميلهم للادخار إذ يؤدي ذلك بهم إلى

¹ حسن عرومة ن المالية العامة، دار الطليعة ن لبنان ن 1978 ن ص77

إعادة توزيع دخولهم بين الاستهلاك ، هذا و إن الضرائب ليست العامل الوحيد الذي يؤثر في الاستهلاك وإنما الادخار هناك اعتبارات عديدة¹

المطلب الثالث: أثر الضريبة على الادخار

إن الضرائب على الدخل العالية التي كان يدخر أصحابها جزءا كبيرا منها تقلل من قدرة هؤلاء على الادخار أما الضرائب على الدخل الصغيرة التي لا يملك أصحابها فائضا فإنها لا تؤثر بطبيعة الحال على المقدرة هؤلاء الأفراد على الادخار لأنهم لا يدخرون أصلا، وتجدر الإشارة إلى أنه لو فرضنا ضريبة على الدخل العالية فإن هذا لا يؤدي بالضرورة إلى التقليل مجموع المدخرات ذلك لأنه إذا ما أنفقت الدولة الحصيلة هذه الضريبة على المشروعات الانتاجية والخدمات العامة مما يعود بالنفع على الطبقات العاملة وسرعان ما يدب النشاط في المجتمع وتزداد دخول هذه الطبقات كما تزداد مقدرتهم على الادخار.

المطلب الرابع: أثر الضريبة على الاستثمار

الفرع الأول: الضريبة كموجه للاستثمار

توجيه الاستثمار هو سياسة تنتهجها الدولة بهدف تحويل النشاط الاقتصادي الاستثماري في الاتجاهات المرغوب في تنميتها والتوسيع فيها ، مثلا تشجيع الاستثمار في الأنشطة الصناعية أو السياحية ، قطاع الفلاحة أو الصيد البحري قصد استغلال الثروات المحلية المتاحة ، أو تشجيع الاستثمار في المناطق حرة أو المناطق محرومة والنائية ، التي يستدعي إنمائها تدخل الدولة وذلك عن طريق منحها جملة من التسهيلات المالية والامتيازات الضريبة والجمركية لجلب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار ، وفي هذا الاتجاه أو ذلك الاتجاه أو ذلك و مقابل ذلك تقوم برفع الضرائب والرسوم وتضييق الخناق على الاستثمارات التي تعمل الدولة على ردها².

¹¹¹ رفعت محجوب، المالية العامة، دار النهضة، بيروت، ص 371
² عبد المجيد قدي، "مدخل إلى السياسات الاقتصادية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2033، ص 168

وتجدر بنا الإشارة إلى أنه يوجد اختلاف بين توحيد الاستثمار وترشيد الاستثمار، حيث أن توجيه الاستثمار للدولة تقرر وترفض وتطبق بمعنى أنها هي التي تحدد مجال الاستثمار الذي رسمته وتقوم بمنح التحفيزات، أما ترشيد الاستثمار فيعتمد عليه في إقناع المستثمر باتخاذ قرار الاستثمار، وبذلك بإعطاء التحفيز والاعفاءات.

هناك عدة أساليب للإرشاد الاقتصادي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة وأبرز هذه الأساليب¹.

✚ أساليب الإقناع: وذلك عن طريق الترويج بعقد المؤتمرات والملتقيات المحلية والدولية.

✚ أساليب المنفعة الشخصية: حيث تعتمد على عدة مناهج تتمثل في:

أ / التسهيلات التمويلية:

تتمثل في الامتيازات المالية أي تقديم سلفات من الأموال العامة للأعمال الاقتصادية وتسيير سبل الحصول على الموارد اللازمة.

ب / الضمانات:

وتتمثل في الضمانات العامة المتقدمة للمستثمرين، والتي يمكن أن تكون في المجال القانوني أو المالي منها حق الملكية وحق الامتياز وحرية تحويل رؤوس الأموال.

تهدف الدولة من خلالها توجيهها للاستثمار في قطاع أو منطقة معينة إلى تحقيق جملة من الأهداف المسطرة من قبلها والتي تتماشى وظروفها الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الثاني: الضريبة كمشجع للاستثمار

تشكل الضريبة وسيلة أساسية للعمل الاقتصادي والاجتماعي، وقد تناولت السياسة الضريبة أوضاعاً عامة واسعة لتشجيع ذلك النوع من النشاط الاقتصادي كأسلوب المزايا الضريبية، الذي يجلب الأفراد المستثمرين

¹ فريد صالح، "السياسة الاقتصادية"، مطبعة بيروت، لبنان، 1984، ص81

والذي يمنح شروط معينة في الصناعات العامة للتصدير، والمشاريع التي تمارس نشاطا جديدا أو نشاطا منتجا، أو تلك التي تعد ذات أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني.

وعليه يمكن للدولة أن تستعمل الضريبة لتشجيع نشاط معين من الاستثمارات، كي تحفز المستثمرين للتوسع فيه ، وزيادة التنمية من خلال الاعفاءات والتخفيضات المقررة في مختلف قوانين المالية، وإضافة بعض التسهيلات الإدارية والقانونية التي تمنح لها ، ومن أجل تشجيع الاستثمار في قطاع الصناعة والسياحة والزراعة ينبغي تخفيض الرسوم والضرائب على معدلات الانتاج في هذه القطاعات وعلى منتجاتها مما يحفز الاستثمار فيها ، والغرض من هذا هو تحقيق الأهداف المسطرة والتي ترجع بالإيجاب على الاقتصاد الوطني وتتمثل هذه الأهداف

في:¹

- تشجيع الأنشطة ذات المنفعة والأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني
- خلق فضاءات وأشكال جديدة للاستثمار
- توفير مناخ جيد للاستثمار
- تشجيع الاستثمار في المناطق المحرومة والمناطق الحرة
- استغلال الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في تلك المناطق وتوفير الحاجات الضرورية
- تحقيق التوازن الجهوي من خلال النهوض ببعض المناطق التي تستدعي إنمائها
- الوصول إلى الاستقرار الاجتماعي وتحقيق ظروف معيشية لائقة لأفراد المجتمع
- زيادة القدرة الانتاجية للبلاد ومن ثمة تحقيق النمو الاقتصادي.

الفرع الثالث: الهندسة الضريبية الملائمة لتشجيع وترقية الاستثمار

¹ بوزيد حميدة "النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي (1992-2004)، أطروحة دكتوراه دولة قدمه بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص40

تختلف الحوافز الضريبية في تأثيرها من نشاط لأخر ومن دولة لأخرى وداخل الدولة من إقليم ضريبي إلى آخر ، وذلك للاختلاف في الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها ، كما أن الحافز أو الاعفاء الواحد يختلف تأثيره من مشروع لأخر أو من إقليم إلى آخر ، كما يختلف تأثيره من دولة لأخرى ، كل ذلك وضع تحديا آخر أمام الهندسة الضريبية، في تحديد شكل المناسب للإعفاءات والحوافز التي تناسب المشروعات المختلفة أو بمعنى آخر الاحوال وظروف والمشروعات التي تعتبر الحافز منها أكثر مناسبة وفاعلية وبالتالي الوقوف على الشكل الأمثل لاستخدام إعفاء أو حافز من وجهة نظر المخاطبين بهذه الإعفاءات¹ ومن خلال هذه الهندسة الضريبية الملائمة يتم تحديد المجالات والانشطة والاحوال التي يكون فيها الاعفاء أو الحافز منتجا فعالا ويحقق ميزة حقيقية للمخاطبين به ، وفي نفس الوقت لا يمثل تكلفة مبالغا فيها بالنسبة للخزانة العامة للدولة.

الفرع الرابع: الحوافز الضريبية ودورها في توجيه الاستثمارات

تسعى العديد من الدول النامية إلى زيادة حجم الاستثمارات بهدف الإسراع بعجلة التنمية الاقتصادية، وعلى الرغم من ضعف الأمل في انسياب رأس المال الأجنبي إلى الدول النامية، إلا أن السياسة الضريبية مطالبة بالعمل على جذب رؤوس الأموال سواء الأجنبية أو المحلية من مصادرها المختلفة.

وينبغي على السياسة الضريبية الاهتمام باختيار الشكل المناسب للحافز المتعلق بالاستثمارات الأجنبية وذلك عند إعداد أو صياغة أو تعديل القوانين الضريبية حتى تتحقق الأهداف المرغوبة، كما ينبغي على السياسة الضريبية عند اختيار أشكال وصور الحوافز الضريبية التي تضمنتها التشريع الضريبي ألا يكون لها آثار سلبية ، كما أن الترشيد في استخدام تلك الحوافز يعد نوعا من ترشيد الإنفاق الحكومي لأن هذه الحوافز في حقيقتها نفقات حكومية، تتنازل عنها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية ويتضح من خلال ما تقدم أن منح الحوافز الضريبية يجب أن لا يتم دون ضوابط معنوية حتى لا تحدث آثار سلبية تضر بالاقتصاد الوطني.

وأن المشكلة الحقيقية في تصميم وتخطيط هذه الحوافز بحيث²

¹ حمدي عبد العظيم، "الهندسة الضريبية لتشجيع والخصخصة" أكاديمية السادات للعلوم الإدارية القاهرة، جزء الأول 1999، ص44

² سمير سعد مرقص، "الإعفاءات والحوافز الضريبية ودور جديد في التنمية"، مصر، مجلة التجارة والاستثمار العدد 99

- تكون هذه الحوافز أكثر مناسبة للمشروعات الاستثمارية
- المفاضلة بين الحوافز الضريبية وغير الضريبية في ضوء تكلفتها
- المفاضلة بين العائد الوطني للحوافز
- تصميم الحافز الذي يتم اختياره لتحقيق أكبر فائض قومي واقتصادي وبين استخدامه ليصل الى تحقيق الربحية الاجتماعية
- إعادة ترتيب الحوافز في ضوء الفائض أو ربحية هذه الحوافز، وبالتالي إخضاع الحوافز والإعفاءات الضريبية للقياس، وبالتالي استبعاد النظرة إلى الحوافز والإعفاءات على أساس أنها فاقد مالي لتصبح تكلفة أو تضحية مقابل عائد.

الفرع الخامس: الأشكال الشائعة للحوافز والإعفاءات الضريبية المشروعات الاستثمارية

وتستخدم السياسة الضريبية صوراً متعددة للحوافز الضريبية، تساعد على زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية والمحلية ومن أهم هذه الصور ما يلي¹:

• الإعانات: وتأخذ الأشكال التالية:

- الإعانات تعتبر مستقلة عن حجم الاستثمار وهي إعانات تكون مشروطة بتحقيق حد أقصى لمستوى الأرباح كالإجازة الضريبية التي تأخذ شكل الإعفاء الجزئي أو الكلي
- إعانات تابعة ومعتمدة على حجم الاستثمار ومشروطة بتحقيق أدنى مستوى الأرباح
- إعانات تعتبر مستقلة عن حجم الاستثمار غير مشروط بحد أدنى لمستوى الربح، ومن أهم أنواعها التنزيل المرتبط بالرسوم وهو يرتبط بالضريبة على السلع الرأسمالية المستوردة أو مواد الخام للمنشآت

• المعاملة الضريبية للخسائر المرحلة:

¹ حمدي عبد العظيم، "مرجع سبق ذكره"، ص 48

ويقوم هذا الأسلوب على فكرة مساهمة الدولة في خسائر العمولة مثلما ساهمت في أرباحه، لأن بعض المنشآت قد تتعرض في البداية حياتها ويرى البعض أنه كلما زادت السنوات التي تسمح بترحيل الخسارة في حدودها زاد الحافز للمستثمرين

• استخدام الأسلوب الامتلاك الضريبي المعجل:

ويعني امتلاك الأصل الرأسمالي في عدد من السنوات أقل من العمر الانتاجي، ويرى هيكس أن أسلوب المعجل الامتلاك يعد الأكثر الحوافز الضريبية جاذبية من جانب المستثمر الأجنبي في مجال القرارات الرأسمالية في حالتي ثبات أو زيادة العائد.

• الاعفاء الزمني:

الإجازة الضريبية أو الإعفاء الضريبي الزمني، تتمثل في إعفاء لجزء من مكاسب الشركة، أو إعفاء كل المكاسب من نوع معين من ضرائب، وتختلف بداية حساب الإعفاء سنوات لما تقررته كل دولة وهذا من النوع من الحوافز هو أكثر الحوافز شيوعاً، وقد بلغت سنوات الإعفاء من 5 إلى 10 سنوات في معظم الدول.

المطلب الخامس: أثر الضريبة على التشغيل

الفرع الأول: أثار الضريبة على الرغبة في العمل¹

تقتطع الضرائب دون شك جزءاً من دخول الأفراد، وقد تقلل الضرائب من رغبة الأفراد على العمل إذا ما أدت إلى إنقاص كفاءاتهم الإنتاجية، كما لو عجزوا عن دفع نفقات تعليم أبنائهم مما يقلل من كفاءة الإنتاجية للأجيال الحاضرة والمقبلة ويتوقف أثر الضريبة في رغبة الأفراد على العمل على أمرين:

مرونة الطلب على الدخل: يوازن الفرد عادة بين المنفعة التي تعود عليه بحصوله على وحدة من الدخل وبين تكلفة هذه الوحدة مقدارا بمشقة الجهد أو النفقات التي تحتملها في هذا السبيل، ويختلف أثر الضريبة هنا حسب رغبات الأفراد، فالفرد الذي يرغب في الحفاظ على مستوى معين من الدخل، يضاعف جهوده ليتجاوز ما تقتطعه

¹ O. Kndil, théorie fiscal et développement, sned,1970, page8

منه الضرائب ولكي يصل إلى الهدف المطلوب، أما إذا كان الفرد بوسعه تجاوز ما تنقصه الضرائب ففي هذا الحال لا تزيد من رغبته في العمل.

طبيعة الضريبة: هناك أنواع من الضرائب تحفز الأفراد عادة على المضاعفة نشاطهم الإنتاجي ومن ذلك الضريبة على كسب العمل مثلا وهناك أنواع أخرى لا تؤثر بتاتا على رغبة الأفراد في العمل مثل الضريبة على الأرباح

الفرع الثاني: آثار الضريبة على نسبة التشغيل

من المعلوم أن حجم اليد العاملة الكلي مرتبط ارتباطا وثيقا بحجم الإنفاق الكلي على الاستثمار والاستهلاك ، مما يترتب عليه أن آلية الضريبة تقلل من الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي الكلي تعمل على خفض اليد العاملة ، فالضرائب على الأفراد في فئات الدخل الدنيا مثلا تعمل على التقليل من الإنفاق الخاص على السلع والخدمات التي جرت العادة على استهلاكها ، وهذا ينقص بدون شك من النشاط في هذه الصناعات وبالتالي ينقص من حجم يد العاملة فيها ، أما الضرائب على الأفراد في فئات الدخل العليا فإنها تعمل على التقليل من مدخراتهم مما يؤدي بدوره إلى خفض الإنفاق الاستثماري .

المطلب السادس: أثر الضريبة على الانتاج وعمالة

تؤثر الضريبة في القوة الشرائية للفرد وبالتالي في مستوى معيشته، وتؤثر في إنتاجيته، كما تؤثر الضرائب في الرغبة في العمل، يرى البعض أنها تؤدي الى التحفيز على العمل لزيادة الإنتاج و الدخل والمحافظة على مستوى معيشي معين ، وهذا ما يطلق عليه "بالضريبة المحفزة" و تخفض الضرائب من كميات الإنتاج، إذ انها تزيد من كلفة الإنتاج، وهذا ما يؤدي إلى التقليل من الإنفاق الاستثماري، مما يؤثر على حجم العمال، في حين أن الإعفاء الضريبي يزيد من كمية الإنتاج ويساعد على تنشيط المجال الاقتصادي ويزيد من حجم الإنفاق الاستثماري، مما يؤدي إلى زيادة العمالة وهذا ما نتبعه بعض الدول باتخاذ سياسة ضريبة من شأنها إعفاء أرباح بعض النشاطات من الضرائب وذلك الحد من ظاهرة البطالة وخير مثال على ذلك اعتماد الجزائر لسياسة ضريبية جديدة يقيم من خلالها إعفاء الأرباح الناتجة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تدخل في اطار تشغيل الشباب، بالإضافة لإعفاءات ضريبية أخرى.

المطلب السابع: أثر درجة النمو في الضرائب

إن دور الهيكل الضريبي يختلف من مرحلة لأخرى بسبب الظروف التي يمر بها البلد، ففي بداية التنمية حيث تكون حاجة البلاد ماسة لتمويل مشاريعها البدائية الضعيف وإقامة البنى التحتية، وبالتالي فإن الضرائب ذات الحصيلة الوفيرة تكون مطلوبة في هذه المرحلة كضرائب الاستهلاك وضرائب الاملاك العقارية ومحاولة الابتعاد على ضرائب الأرباح وذلك قصد تشجيع الادخار والاستثمار كما تبنته مرحلة الرأسمالية الفاشلة. ولكن يعد ان تحقق الدولة نشاطات اقتصادية واسعة ومتينة فإن ذلك يستوجب فرض الضرائب المباشرة على الدخل والثروة واتباع أساليب التصاعد والاعفاءات لتقليل من الهوة الواسعة بين أصحاب الدخل المرتفعة أو أصحاب الدخل المنخفضة وذلك قصد تحقيق العدالة الضريبية ومن ثم يكون هناك توزيع عادل للدخل.

المطلب الثامن: أثر الضريبة في معالجة بعض التقلبات الاقتصادية

الفرع الاول: دور الضرائب في معالجة التضخم

"يمكن تعريف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والملموس العام للأسعار"1 حيث أن معظم الدول حاربت الظاهرة ووجهتها ومازلت إلى الان نحاول التخفيف من حدة أثرها السلبية والقضاء عليها وهذا على اعتبار أن التضخم ظاهرة تؤثر عكسيا على اقتصاديات الدول فهل يمكن فعلا التخلص منه بشكل نهائي والقضاء على كل آثاره السلبية تماشيا مع استقرار النظم الاقتصادية وفي حالة عدم القضاء عليه فهل كان لابد من التعايش أولا والبحث ما إذا كان فعلا ظاهرة يمكن التركيز عليها والبحث فيها إن وجدت من أجل الوصول إلى حلول.

بشكل ارتفاع الطلب الكلي على حجم الإنتاج من السلع والخدمات عن مستوى التشغيل الكامل عبئا وعائقا على الدول لابد من اجتيازه، وهذا لن يأتي لها إلا بانتهاج سياسة ضريبية رشيدة تراعي التوجه والنمط الاقتصادي وحقيقة الامر فإن معدلات متوازنة للتضخم تتناسب وحجم النشاط الاقتصادي والمرحلة الاقتصادية لأي دولة أمرا طبيعيا، لكن أن تبلغ هذه المعدلات مستويات مرتفعة جدا دون تجديد وتشخيص أو محاولة معالجة أسباب هذه الظاهرة.

1- التدخل بواسطة الضرائب مباشرة:

قد تكون الضرائب المباشرة علاجاً لزيادة الطلب على العرض من خلال التأثير عليها (ظاهرة التضخم)، وذلك بالضغط على الطلب بفرض ضرائب متصاعدة على الدخل ذات الوجهة الاستهلاكية وتخفيض الضرائب على الأرباح المؤسسات حتى تتمكن من الاستثمار وفتح فروع الحياة جديدة وبالتالي يكون هناك تحقيق لهدفين الأول مالي وهو زيادة الحصيلة الضريبية و الثاني اقتصادي من خلال التأثير على الدخل (الطلب الكلي)، ولا شك أن هذه العملية لها حدود لا بد أن لا تتجاوزها متمثلة في حدود الضغط الضريبي حتى لا تزيد من حدة التضخم، خاصة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية بارتفاع نفقات إنتاجها قد يتسبب في اقتصاد البعض منها مما لا يسمح للمؤسسات الباقية التحكم في ثمن الاسعار.

إن الارتفاع الكبير لمعدلات بعض الضرائب المباشرة بالرغم من أنها لا ترضي المواطنين إلا أن دورها في محاربة التضخم يعتبر فعالاً، لكن يشترط ألا يؤدي إلى تثبيط مهمهم فتكون النتائج عكس ما كنا نتوقع.

ب- التدخل بواسطة الضرائب غير مباشرة:

تلعب بعض الضرائب غير مباشرة دوراً تنظيمياً خاصة تلك التي تمس الاستهلاك والتي تعتمد عليها معظم الدول النامية في تحقيق الجزء الأكبر من مواردها المالية في ذلك أسعار مرتفعة في السوق السبع والمنتجات، نظراً لاندماج هذا النوع من الضرائب في الاسعار التي يتحملها المستهلك بصفة غير مباشرة، كما يمكن لبعض الضرائب غير مباشرة أن تلعب دوراً عاملاً في محاربة التضخم كالضرائب على راس المال التي تكون أقل اندماجاً في الأسعار، إذا يمكنها أن تمتص جزءاً لا بأس به من القيمة النقدية الزائدة إذا ما لجأنا إلى رفع معدلاتها، فالضرائب المفروضة على الاستهلاك (كالرسم على قيمة المضافة)، بالرفع من معدلات هذه الضرائب يؤدي إلى إحداث تضخم، إذ يؤدي هذا الإجراء إلى عدة آثار سلبية واضطرابات شخصية المواطنين نتيجة غلاء المعيشة إذ يكون تهوراً إذا رفعت الضرائب على الإنفاق في حالة تضخم، حيث الزيادة في الأسعار التي تخلقها هذه الضرائب تقوي الاضطرابات الشخصية الناتجة عن الارتفاع في الاسعار لدى المستهلكين لذلك فإن لجوء السياسة الضريبية إلى الضرائب غير المباشرة الحد من التضخم يلزم عليها التخفيض من معدلات هذه الاخيرة لإعطاء نوع من التوازن في الاسعار، التي

تصبح تتماشى مع القدرة الشرائية للمواطن، كما أن اللجوء إلى حقوق الجمارك يمكن أن يكون فعالاً وذلك بتخفيض حقوق الاسترداد حيث يؤدي كل تخفيض على المواد الأولية والمنتجات المستوردة إلى تقليص الطلبات المتزايدة على بعض السلع والمنتجات التي ارتفعت أسعارها في السوق نتيجة عدم توفرها، أما بالنسبة الضرائب على راس المال فيمكن أن تلجأ إليها السياسة الضريبية لمحاربة التضخم مثل حقوق التسجيل، حقوق الهبة... الخ إذا سمح الدولة أن تمتص قيمة مالية معتبرة، إذا ينبغي أن تتميز الضرائب غير المباشرة بشيء من المرونة خاصة الضرائب النوعية أي تلك التي تفرض على شكل قيمة معينة من المال تؤدي على وحدة مهما كان نوعها كضريبة الخمر.

في الواقع أن التضخم ليس نتاج عامل واحد، إنما هو مؤشر عن اختلال الاقتصاد بمجمله، وإذا كانت حالة الاقتصاد العامة متعافية لا يمكن أن يحدث التضخم أو يحدث لكن بشكل محدود، أما إذا كان الاقتصاد معتلاً فعند ذلك يحدث التضخم، لذلك أتمنى أن ينظر الجميع للتضخم من منظار شمولي، بمعنى أن يتم النظر إليه من خلال واقع الاقتصاد وليس من خلال واقع السياسة النقدية فقط.

الفرع الثاني: دور الضرائب في معالجة الكساد

"يعرف الكساد بأنه انخفاض طلب الكلي الفعلي عن كمية المنتجات الكلية الحقيقية"

وتعني أيضاً أن هناك عرضاً كبيراً للسلع والخدمات يفوق الطلب عليها، بالإضافة لانخفاض في أسعار السلع نظراً لانخفاض إقبال الأفراد على طلبها، فهنا يجب استعمال الضريبة بنوعها في معالجة هذه الظاهرة برفع الضرائب المباشرة على أرباح المكلفين مما يؤدي بهم إلى تخفيض الإنتاج وتعطيل عدد من العمال عن العمل، وتدرجياً سيؤدي ذلك إلى التوازن النسبي بين العرض والطلب أين تبدأ الأسعار في الارتفاع.

المبحث الثاني: تأثير النظام الضريبي على المجال المالي

لقد كان الهدف المالي قديماً وما زال الوقت الحاضر يعتبر من أهم الأهداف الرئيسية من وراء فرض الضريبة، حيث أن معظم الدول تعتمد على الأموال التي تحصلها من الضرائب لتمويل نفقاتها المختلفة، فمع ازدياد تدخل الدولة

وحجم وطبيعة الخدمات التي تقدمها لمواطنيها والقاطنين لديها من تعليم وصحة وأمن وغيرها، ومع ازدياد حجم نفقات الدولة بشكل متسارع أدى ذلك إلى زيادة اعتماد معظم الدول على فرض ضرائب جديدة مما أدى إلى تنوع الضرائب التي تفرضها الدولة وازدياد مبالغ المتحصل منها

فالهدف المالي هو أحد الاهداف الرئيسية والهامة لأي ضريبة، فتأمين إيرادات دائمة من مصادر داخلية لخزانة الدولة أحد غايات السلطان الحكومية فمثلا الدولة الجزائرية تعتمد على الضرائب خاصة الجباية البترولية في تمويل ميزانية الدولة بشكل كبير جدا.

المطلب الاول: الضرائب كأداة لتعبئة الموارد

تعتبر الإيرادات الضريبية من أهم مصادر تمويل النفقات العامة لإشباع الحاجات العامة، والتي ازدادت أهميتها مع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي من الحياة إلى التدخل مما يتطلب البحث عن مصادر التمويل الكافية من أجل توجيه النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى دورها المالي فهي تمارس أدوار متعددة على نطاق واسع.

الفرع الاول: مساهمة الحصيلة الضريبية العادية

تمثل الحصيلة الضريبية العادية النظام الضريبي إحدى المؤشرات الأساسية للتأكد من فعالية النظام الضريبي من خلال متابعة تطور إيرادات الضرائب والرسوم المحصلة لميزانية الدولة وتبيان تقسيمات هذه الضرائب، وهي عبارة عن مجموعة الاقتطاعات الجبائية التي تحصلها الدولة وتشتمل على:

1. الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة: هي متكونة من كافة الضرائب التي تدخل صناديق الخزينة العامة، واهمها ضريبة الدخل الإجمالي وضرائب أرباح المؤسسات.
2. الرسوم على رقم الأعمال: تفرض على مجموع المواد الاستهلاكية، وهي تحتوي على الرسم على القيمة المضافة أساسا، والرسم الداخلي على الاستهلاك والرسم على المنتوجات.
3. الضرائب غير المباشرة: تعد من الضرائب النوعية على الاستهلاك لا تنصب الا على بعض المواد الاستهلاكية (كالذهب والكحول...الخ).

4. حقوق التسجيل والطابع: هي تفرض على التداول القانوني بالأموال كنقل حقوق الملكية وحق الانتفاع، كما تفرض على تصرفات القانونية، أما حقوق الطابع فهي الضرائب المفروضة على الأوراق الرسمية (مدينة أو قضائية) والتي تتخذ شكل طابع جبائي.
5. الحقوق الجمركية: تخضع لها مجموع السلع عند اجتيازها الحدود الوطنية بمناسبة استيرادها أو تصديرها.

الجدول رقم 01: يمثل حصيلة الإيرادات الضريبية العادية المحصلة فعلا خلال الفترة (2010 / 2018).

الحصيلة الضريبة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الضرائب المباشرة	559.41	686.41	862.40	822.78	822.06	1034.94	1110.33	1208.29	1204.06
IRG الأجرور	239.30	380.35	584.47	489.06	527.24	592.13	623.87	683.57	704.34
IRG غير الأجرور	58.27	54.82	59.82	68.44	77.31	94.96	82.44	87.54	98.69
IBS	255.05	245.7	248.13	258.29	269.85	335.19	380.38	419.95	38527

88.39	93.21	96.02	88.05	71.64	62.69	56.27	47.96	39.84	حقوق التسجيل والطابع
1092.88	991.59	891.51	828.17	765.3	736.34	654.66	557.68	439.93	مجموع الضرائب على رقم الاعمال
4.15	4.26	6.60	149	1.63	3.34	1.85	1.45	1.33	الضرائب غير المباشرة
322.47	364.65	387.34	410.20	369.66	398.55	337.57	222.19	183.56	حاصل الجمارك
24.77	41.43	24.18	115.14	11.85	10.11	9.29	9.10	12.66	حاصل الايرادات
49.02	47.27	48.64	79.32	24.12	38.28	25.54	23.74	18.65	حاصل أملك لدولة
2785.74	2785.74	64.62	2557.31	2126.35	2072.09	1944.57	1548.53	1309.37	حاصل الجباية العادية

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية الجبائية والتحصيل، مكتب الإحصائيات، 2019

إن القراءة التحليلية للجدول رقم 01 أعلاه حول تطور مجموع الحصيلة الضريبية للإيرادات العادية خلال الفترة 2010 إلى 2018 يمكن ملاحظة ما يلي:

ارتفاع كبير في الحصيلة الضريبية المباشرة خلال سنة 2018 بمقارنة بسنة 2010 حيث انتقلت مجمل الحصيلة الضريبية العادية من 1.309.37 مليار دينار سنة 2010 إلى 2.785.74 مليار دينار سنة 2018: أي بمعدل 112.75%.

تمثل نسبة مساهمة الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة لمجموع إيرادات الضرائب المباشرة خلال سنة 2018 ب 28.82% وتمثل هذه النسبة مجموع الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة للأجور وغير الأجور (الفئات المتبقية من الضريبة على الدخل الإجمالي)، حيث بلغت حصيلة الدخل الإجمالي IRG ب 803.03 مليار دينار مقابل مجموع إيرادات عادية ب 2.785.74 مليار دينار سنة 2018.

أدان هذا الارتفاع حجم الحصيلة الضريبية بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي IRG في السنوات الأخيرة (ابتداء من سنة 2018) راجع إلى التعديلات القانونية التي عرفها نظام الأجور وارتفاع حجم الكتلة الأجرية الناتجة عن تعديل القوانين التأسيسية لمختلف قطاعات الوظيفة العمومية وكذا تغيير سلم الضريبة التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أيضا أن حصيلة الرسم على الأعمال بما فيها الرسم على القيمة المضافة TVA هي الحصة الأكبر في حصة الجبائية العادية من باقي مختلف الضرائب والرسوم وتمثل حصتها 39.23% حيث بلغت حصيلة الرسم على رقم الأعمال ب 1092.88 مليار دينار مقابل مجموع حصيلة ضريبة ب 2.785.74 مليار

دينار سنة 2018، ويرجع هذا الارتفاع في نسبة الرسم إلى حالة الإنعاش الاقتصادي التي تجلت في دعم النمو الاقتصادي وزيادة حجم الإنفاق العام المرتبط بالرسم على القيمة المضافة.

الفرع الثاني: مساهمة الجباية البترولية

تلعب عائدات البترول دورا مهما في تمويل الاقتصاد الوطني وتبعاً لذلك فإن مكانة الجباية البترولية في مكونات الإيرادات العامة للدولة والمقصود هنا هو معرفة مكونات الجباية البترولية التي تتمثل في الإثارة والضريبة على الناتج.

تمتاز الجباية البترولية بعدم الاستقرار، وتذبذب حصيلتها، وقفا لتذبذب الأسعار البترولية، وتغير سعر الصرف الدينار بالدولار، هذا ما يؤثر بشكل كبير على الإيرادات الكلية لميزانية الدولة.

وهذا ما يبينه تطور مساهمة الجباية البترولية في ميزانية الدولة خلال (2010 / 2018)، من خلال الجدول رقم 02، حيث عند تحليل وقراءة هذا الأخير نلاحظ أنه في سنة 2010 كانت نسبة مساهمة الجباية البترولية في حدود 53.42% لتتخف تدريجياً حيث بلغت سنة 2017 41.61% وهذا الانخفاض راجع إلى هبوط في أسعار البترول مما أدى إلى انخفاض في نسبة تمويل الجباية البترولية للميزانية العامة، ونلاحظ ارتفاع محسوس في نسبة المساهمة سنة 2018 حيث بلغت 45.75% وهذا يفعل ارتفاع أسعار البترول.

الجدول رقم 02: يمثل مساهمة الجباية البترولية في ميزانية العامة خلال (2018/2010)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
حصيلة الجباية البترولية	1501.7	1529.4	1519.0	.1615	1577.7	1722.9	1682.5	2026.99	2349.6
نسبة مساهمة الجباية البترولية	%53.4	%49.6	%43.8	%43.8	%42.59	%40.25	%39.62	%43.61	%45.7

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة إلى الاحصائيات المديرية العامة للضرائب، مديرية العمليات الجباية 2019.

المطلب الثاني: الدور التمويلي للضرائب

هذا الأمر يتضمن بديهية أساسية وهي أن الهدف الأساسي للضريبة هو تمويل النفقات العامة، فهي تعتبر المورد الرئيسي لتمويل ميزانية الدولة قبل أي مورد من الموارد الأخرى الدولة والتي تعتمد عليها بصفة مؤقتة لتمويل الميزانية العامة مثل القروض العامة أو تلك التي تعتمد عليها بصفة دائمة مثل الإملاك العامة للدولة وعوائد القروض.

وقد بدأت الضريبة محايدة لا تهدف إلا للحصول على موارد للخزينة العامة بقصد تغطية نفقات الدولة، ولا يعني ذلك أنها كانت عديمة الأثر من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، ولكن الآثار التي تحدثها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية غير مقصودة، ومن هنا فإن الحياد الضريبي بمعنى انعدام تأثير الضريبة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية يعتبر أمراً مستحيلاً

كما كانت النظرية التقليدية في علم المالية العامة تعتقد بان الضريبة التي تستخدم كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية أو أعراض غير مالية تضعف حصيلتها وتقلل من أداء وظيفتها المالية. ولكن ثبت علميا أن هذا الفكر غير صحيح وان الضريبة يمكن استخدامها لتحقيق أغراض غير مالية دون أن تفقد دورها الرئيسي في تمويل النفقات العامة، إذا فإن الدول الحديثة قد اتجهت منذ بداية القرن العشرين نحو استخدام الضريبة كأداة التوجيه الاقتصادي والاصلاح والحماية الاجتماعية.

إن ما نلاحظه في البلدان المتطورة هو وفرة حصيلة الضرائب، أي اتساع وعاء الضريبة بحيث يكون شاملا لجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين مع الاقتصاد قدر الامكان في نفقات الجباية، حيث يكون الإيراد الضريبي مرتفعا، مما يسمح بارتفاع نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج الوطني الإجمالي، فالأمر مرتبط في الواقع أساسا بمستوى التطور الاقتصادي.

على العكس ذلك يتصف الهيكل الضريبي في الدول النامية بانخفاض الإيرادات الضريبية الناجمة من ضعف معدل الاستقطاع الضريبي العام، إذ تتراوح بنسبة إلى الناتج المحلي ما بين 10% إلى 25% ويرجع ذلك إلى عدم تناسب أهمية الضرائب مع أهمية القطاعات الاقتصادية، ففي كثير من الدول النامية تشكل الزراعة جزءا مهما من الناتج المحلي الإجمالي، ومع ذلك فإن حصيلة الضريبة الزراعية ضعيفة جدا، وذلك إما لأنه معفى من الضرائب ويلقى الدعم والتشجيع الحكومي.

المطلب الثالث: الضرائب كبديل لوسائل مادية أخرى

إن الدول النامية تسعى جاهدة إلى التخلص الاقتصادي والاجتماعي والمالي وتوسعي كذلك إلى تحقيق تنمية اقتصادية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية فهي بذلك تبحث عن مورد مالي يحقق لها الاستقرار والدوام بجمع موارد مالية معتبرة اسد حاجاتها وتغطية نفقاتها ومن هذا برزت حتمية اللجوء إلى الضرائب كمورد مالي يكون بديلا لوسائل مادية أخرى لتحقيق التوازن في الاقتصاد.

1- ضرورة اللجوء إلى الضريبة كمورد مالي:

إن نقص الموارد المالية الضرورية للتكفل بتمويل المشاريع وضمان سيرها الفعال، يبقى مؤشرات هاما التخلف في البلدان السيارة في طريق النمو، هذا النقص الذي ينجز عنه ضعف الاستثمارات الذي يجعل سرعة التطور الاقتصادي ضعيفة وثقيلة، "وهذا ما دفع الدول إلى الاعتماد على الضرائب في تمويل نفقاتها بمورد مالي عزيز الحصييلة متجدد الوعاء تتجاوب إجراءات ربطه وتحصيله مع عديد من المستويات الكفاءة الإدارية، كما وجدت في الضرائب من الصفات ما يجعلها سهلة التبادل لدى المنزلية".

إن صفة الجبر التي تتميز بها الضريبة إلى كونها تؤدي بدون مقابل، تؤهلها إلى أن تكون وسيلة المفضلة لجلب أكبر الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة وتمويل الاستثمارات وتبرز كفاءة الضريبة كوسيلة مالية مفضلة لإسهامها الكبير في تغطية نفقات الهياكل القاعدية التي تضطر الدولة لإنجازها بصورة كبيرة، والتي تعتبر مؤشرا هاما في قياس التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

2- الضريبة كمورد مالي في التوازن الاقتصادي:

تلعب الضريبة دور مهم في تحقيق مستوى تقدم اقتصادي لا بأس به، والحفاظ على هذا المستوى وذلك بإصلاح بعض التقلبات التي تطرأ عليه ومعنى التوازن الاقتصادي.

وصول الاقتصاد الوطني إلى نقطة التوظيف الكامل للقطاعات الاقتصادية، أي أن يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات متساويا للعرض الكلي لها.

فإذا كان الطلب الكلي زائد يقدر يفوق عرض السلع والخدمات، ينجم عنه خلق بواذر تضخمية يكون للضرائب المباشرة دور فعال في محاربتها من خلال رفع الضرائب على الدخل للحد من الاستهلاك وذلك بالتقليل من قيمة الدخل الموجه للاستهلاك.

المبحث الثالث: أثر الضريبة على المجال الاجتماعي

المطلب الأول: تأثير الضريبة على توزيع الدخل

تكتسي إعادة توزيع الدخل أهمية بالغة خاصة في الدول النامية التي تتركز فيها أغلبية الدخل والثروات بين أيدي فئات قليلة من المجتمع، يفيض المال عليها لدرجة أنها صارت تبرزه في مختلف ألوان الترف الاستهلاكي الذي لا عائد من خلاله إلا مسار التنمية، بينما تعيش الأغلبية على حد الكفاف أو حتى أدنى من ذلك بكثير، وعلى الدول النامية ان تسارع إلى تصحيح هذا الوضع الذي تغيب فيه أدنى شروط العدالة الاجتماعية، إذا أن العمل على تكريسها لتنمية حقيقية.

إن لجوء الدول إلى سياستها الضريبية بات أمرا حتميا لتقويم الاوضاع وتحقيق فرع استقرار الاجتماعي والذي يتسنى بلوغه إلا بإتباع سياسات رشيدة تضمن توزيع أمثل الدخل بين مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية. إن التأثير أو التدخل في إعادة توزيع الدخل الوطني يختلف من الضرائب المباشرة إلى الضرائب غير مباشرة، وتبين دور الضرائب المباشرة وغير المباشرة في التأثير على إعادة توزيع الدخل الوطني من خلال الاتي.

الفرع الاول: دور الضرائب المباشرة في إعادة توزيع الدخل الوطني

-1- الضرائب على الدخل:

يعد هذا النوع من أكثر الضرائب تأثيرا على إعادة توزيع الدخل الوطني بين فئات المجتمع فقد تفرض هذه الضرائب بشكل نسبي فيكون التأثير هنا على الدخل الضعيفة بدرجة أكبر بالنسبة للدخول العليا مما يؤدي إلى التفاوت بين الطبقات.

أما في حالة فرض هذه الضرائب بشكل تصاعدي فإن عبئها يكون على ذوي الدخل الكبير وثم تحقيق نوع من العدالة في توزيع الدخل الوطني بين الفئات الاجتماعية، ومن أمثلة هذه الضرائب الضريبة على الدخل الإجمالي

IRG

-2- الضرائب على رأس المال:

يكون تأثير هذه الضرائب مقتصرًا على ذوي العقارات والمنقولات فتقوم هذه الضريبة بإعادة توزيعها بين أفراد المجتمع، وتتحدد مدى فعالية الضرائب على رأس المال في إعادة توزيع الدخل الوطني على مدى نجاحها في اختيار الوعاء الضريبي لها وتكييف طبقان رأس المال مع الأسعار التصاعديّة إضافة إلى الإعفاءات المقررة لذلك يمكن القول أن الضرائب المباشرة تدخل في إعادة توزيع الدخل الوطني على مختلف طبقات المجتمع، ويمكننا تقليل الفوارق وتحقيق العدالة الاجتماعية إذ ما استعملت احسن أشكالها والمتمثلة في الضرائب التصاعديّة إضافة على توسيع أوعية العديد بين الضرائب التي تصيب الطبقات الغنية.

الفرع الثاني: دور الضرائب غير المباشرة في إعادة توزيع الدخل الوطني

عند التكلم عن الضرائب غير المباشرة نقصد من ورائها الضرائب على الإنفاق ولإدخال الضرائب غير المباشرة في إعادة توزيع الدخل الوطني لجأت إلى تغيير نمط أسعار المواد والمنتجات بقصد تكييف الدخل كأن ترفع أسعار السلع الكمالية، وهي السلع التي يقبل شراؤها خاصة ذوي الدخل المرتفعة، وفي هذا الصدد يمكن التطرق إلى تعريف الحماية التي يمكن أن تنجح، ليس فقط في زيادة الإنتاج ولكن أيضا في تحسين التوزيع بتخفيض التفاوت في الدخل، ويتم ذلك بطريقتين:

- فهي لا تستطيع من جانب فرض ضريبة على السلع المستوردة التي تنافس الصناعات المحلية التي تكون فيها الأجور مرتفعة نسبيا، وبذلك تميل لتحويل الإنتاج والعمالة من الصناعات أخرى تكون فيها الأجور منخفضة إلى تلك الصناعات المحلية.
- كما تستطيع من جانب آخر أن تفرض على السلع المستوردة التي يستعملها الأغنياء فقط، وبذلك فهي تضمن زيادة الحصيلة الضريبية وتميل لاستبدال تلك الواردات أخرى أكثر فائدة لغالبية أفراد المجتمع، إضافة إلى رفع الأسعار الكمالية تلجأ الدولة إلى تخفيض أسعار المواد المستهلكة من طرف الطبقة الفقيرة عن طريق تخفيض الضرائب المفروضة عليها، كما تقوم بتقديم إعانات لبعض فروع النشاط الإنتاجي التي تتصل باستهلاك شعبية واسع.

فبصدد إبراز دور الضرائب في إعادة توزيع الدخل الوطني يمكن القول أن ظاهرة التفاوت في امتلاك رؤوس الاموال ظاهرة يصاحبها بالضرورة تفاوت في استهلاك السلع والخدمات ولا شك أن التمييز بين القطاعات والفئات وتوزيع الدخل الوطني الجزائري يعتبر سمة من سمات البلدان النامية أولا وهي وجود فئة أقلية غنية وفئة أغلبية فقيرة، لذا بات من الضروري لجوء الدولة إلى سياستها الضريبية لتصحيح الاوضاع وتحقيق نوع من الاستقرار والتوازن القطاعي، وان تحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين هو في طلعة الأهداف التي تسعى النظم الجبائية المعاصرة لتحقيقها، حيث تساهم السياسة العامة للدولة في جميع المجالات إلى الوصول بالمجتمعات إلى ما تصبو إليه من عدالة ورفاهية.

المطلب الثاني: تأثير الضريبة على الاستهلاك

يعتبر الاستهلاك من أهم مكونات الإنفاق الكلي، فهو الاستخدام النهائي للسلع والخدمات لتحقيق الإشباع لحاجات الأفراد المختلفة، وتتفاوت نسبته من مجتمع لآخر فيمكن أن يشكل نسبة 65% إلى 75% في الدول المتقدمة، بينما قد يصل في الدول المتخلفة إلى 90% من إجمالي الإنفاق، فمن بين العوامل المؤثرة في الاستهلاك، نجد القاعدة الإنتاجية، الاجور، نمط الاستهلاك، درجة توافر السلع والخدمات والأسعار بالإضافة إلى الضرائب، وتتباين الضرائب التي يراد منها ضبط الاستهلاك باين الفئات التي توجه لضبط استهلاكها، لذلك يمكن التمييز بين تأثير الضريبة المباشرة والضريبة غير المباشرة في ضبط الاستهلاك.

تؤثر السياسة الجبائية على الاستهلاك بصفة مباشرة في توجيه وترشيد الاستهلاك عن طريق إنقاص أو زيادة القوة الشرائية للأفراد، وبصفة غير مباشرة، عن طريق التأثير في كمية سلع وخدمات الاستهلاك.

ويكون تأثير السياسة الضريبية بواسطة الضرائب على الاستهلاك من خلال تأثيرها على الدخل، ذلك أنها تؤدي إلى خفض الدخول النقدية، أو رفع أسعار المنتجات، وهو ما ينعكس في انخفاض الدخول المتاحة فإذا ما فرضت ضريبة على هذا الدخل فأدت إلى إنقاصه كما كان عليه، فإن ذلك يؤدي بالممول أو المكلف إلى إعادة توزيع استعمالات دخله، فالفرد متى حصل على دخله فإنه يعمل على توزيعه بين الاستهلاك والادخار.

ومن جهة ثانية فإن تأثير السياسة الضريبية يكون مختلف حسب مداخل الطبقات الاجتماعية، فإذا فرضت الضريبة على الإنفاق الاستهلاكي مثلاً على المكلف ذو الدخل المحدود فإن ذلك سيؤدي به إلى تخفيض من استهلاك السلع التي يتصف الطلب عليها بالمرونة العالية كالسلع الكمالية ويتحول نحو السلع التي يتصف الطلب عليها بعدم المرونة، أما ذوي الدخل المرتفع فإن الاقتطاع الضريبي لا يؤثر على نشاطهم الاستهلاكي لأنهم سيحافظون على مستوى معيشتهم، فيزداد ميلهم نحو الاستهلاك وينقص ميلهم الادخار، إذ يؤدي ذلك بهم إلى إعادة توزيع دخولهم بين الاستهلاك والادخار، نلاحظ أن حجم الدخل يحدد درجة التأثير بالضريبة فالدخل المرتفع لا يتأثر كثيراً بالضريبة على عكس الدخل منخفض.

ومن زاوية أخرى تؤثر الضرائب المباشرة في ضبط الاستهلاك من خلال الضرائب التصاعدية التي تعمل على التقليل من الاستهلاك المسرف، وحيث أن تحفيز الادخار يستوجب إعفاء ضريبياً لكبار مالكي الفائض الاقتصادي على مدخرات دخولهم، فالأمر يتطلب من السياسة الجبائية أن تكون محكمة التدبير، بحيث لا تسمح باستثمار هذا الفائض استثماراً غير منتج، كما أن عليها أن تحد من الاستهلاك الترقى المعتاد ممارسته خاصة في الدول النامية.

أما الضريبة غير المباشرة فيتوقف تأثيرها في ضبط الاستهلاك، على درجة مرونة الطلب السعرية، فالسلع ذات الطلب المرن يتأثر استهلاكها نتيجة فرض الضرائب أكثر من السلع ذات الطلب غير المرن التي لا يستطيع المكلفون الاستغناء عنها إلا في حدود ضيقة، فإذا حذفت الدولة تخفيض الاستهلاك، تقوم بفرض الضريبة على السلع ذات الطلب المرن، بينما فرضها على السلع ذات الطلب غير مرنت فلن يقلل من الاستهلاك هذه السلع إلا في حدود ضيقة، وحسب درجة مرونة الطلب عليها، كما تعمل الضرائب غير المباشرة على الواردات، على تخفيض من الاستهلاك وزيادة حصيلة إيرادات الدولة بالإضافة إلى ما توفره من عملات صعبة التي تصرف في استرداد هذه السلع الاستهلاكية.

المطلب الثالث: دور الضريبة في تخفيض معدل البطالة

لقد عرفت معظم الدول النامية عدة أزمات حادة مازالت تقاومها حتى يومنا هذا، ومن بينها البطالة التي تفشت في مجتمعنا وأصبحت الشغل الشاغل لها والسعي لمكافحتها والحمد من انتشارها بمختلف السبل.

فالبطالة تعني عدم نشاط العمل لعدم توفر العمل أول لعدم القدرة عليه، إذ يعتبر ظاهرة اجتماعية عالمية لا يخلوا أي مجتمع منها أو التعرض لها بشكل أو بآخر، ويمكن التفاوت فقط فيما بين المجتمعات بشأنها في أشكالها وأنماطها ومظاهرها والدوافع التي أدت إليها، فمثلا عن الآثار أو النتائج المترتبة عنها.

فمن التدابير المالية التي يمكن من تخفيض حدة البطالة هي التخفيض في معدلات الضرائب، ولقد قامت الجزائر بتغييرات في النظام الضريبي سنة 1996 حيث قامت باستحداث ضرائب جديدة في المجال الضريبي بدل أخرى تشكل عبئ على الخاضعين كالرسم على القيمة المضافة والضريبة على أرباح الشركات، فأصبحت هذه الأخيرة تحسب بنسبة 45% بعدما كانت 50% ثم لتجدد وتصبح 35% ثم لتجدد في الأخير ب 30% وكان هدف الدولة من تخفيض الضرائب هو تشجيع الاستثمار المحلي وجلب رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار في الجزائر.

نظرا اكون مؤسساتنا تتميز بتكاليف مرتفعة والتي تؤدي إلى ارتفاع الاسعار على المنتجات وبالتالي لا تستطيع الصمود أمام الشركات الاجنبية، وهذا ما يؤدي حتما إلى زوال مؤسساتنا الوطنية، وهذا معناه طرد آلاف العمال. إذا ينبغي تدخل الدولة لحماية الاقتصاد الوطني، والضرائب من بين الوسائل المساعدة في ذلك، حيث يمكن الدولة إعطاء إعفاء مؤقت لبعض المؤسسات مهما كان نوعها خاصة او عمومية من دفع الضرائب، أو تقديم إعانات لها خاصة في المرحلة التي تعيشها بلادنا، وهذا حتى تتمكن من الاستثمار على نطاق واسع وتمكين آلاف العمال من حقهم في التشغيل للحد من ظاهرة البطالة، ولكن ما نلاحظه الان أن الدولة بحاجة إلى تحصيل كبير في الضرائب نظرا لكثرة أفراد المجتمع وفي المقابل أصحاب المشاريع الكبرى الذين يشكون من عبئ الضريبة وهذا ما سبب كثرة استعمال الاساليب غير القانونية كالتزوير والتهرب من دفع الضريبة.

نظرا لغياب النمو الاقتصادي واستمرار التدهور في جميع القطاعات ماعدا قطاع المحروقات أثر على حالة الاجتماعية، إذ ارتفعت نسبة البطالة وظهرت الفئات المحروقة مع تزايد ظاهرة الفقر في البلاد.

المطلب الرابع: دور الضريبة في تحقيق العدالة الاجتماعية

في المجال الاجتماعي تبرز أهمية الضريبة من خلال كونها أداة لتحقيق " العدالة الاجتماعية وتقليل التفاوت في الدخل بين فئات المجتمع عبر رفع سعر الضريبة تماشياً مع ارتفاع الوعاء الخاضع لها أي التصاعد في سعر الضريبة أو ما يسمى ب (الضريبة التصاعدية) والتي يزداد عبؤها بزيادة الوعاء الخاضع لها وبالتالي سيتحمل عبؤها الأغنياء أكثر من الفقراء، فالتصاعد في سعر الضريبة سيحقق عنصر الشخصية فيها بأن يجعل عبؤها متناسبا مع المقدرة التكليفية للمكلف بها" ، وبالتالي تحقيق نوع من العدالة في توزيع الدخل، فكما نعلم أن التفاوت في توزيع الدخل سيعمق من الفوارق الاجتماعية ويزيد من حدة الصراع الطبقي وقد يؤدي إلى الاحتكاك والتنافر بين هذه الطبقات، لذا فالعمل على الحد من هذه الفوارق الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع الدخل بشكل أكثر عدالة ومساواة عبر فرض الضرائب التصاعدية سيؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

خاتمة الفصل:

تمثل الضريبة متغيرا اقتصاديا هاما، يجب أخذها بعين الاعتبار عند وضع وتحديد إستراتيجية لكل مؤسسة لأنها بإمكانها أن تؤثر عند اتخاذ أي قرار بالنسبة لمختلف وظائف المؤسسة، ومن ثم التأثير على مراكزها المالية مما يؤدي إلى زوالها وخروجها من الحياة الاقتصادية ومن بين مميزات الضريبة المرونة باعتبارها قابلة للتغير والتعديل وكذا المراجعة من قبل المشرع، وعليه يمكن التحكم في آثارها والحد منها وذلك من خلال إعادة النظر في معدلاتها ووعائها وطرق تحصيلها.

وباعتبار النظام الضريبي يتشكل من مجموعة الضرائب ولما لهذه الأخيرة من آثار مختلفة على الاقتصاد الوطني يستوجب علينا وضع نظام ضريبي دقيق، يتماشى مع النظام الاقتصادي السائد

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى مدى تأثير النظام الضريبي الحديث والمنتج من طرف الدولة على حجم الإيرادات الضريبية وكذا على مكوناتها بالإضافة بمساهمتها في الإيرادات العامة، وأيضا مساهمة النظام الضريبي في معالجة العديد من التقلبات الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية بالمركز

الجواري للضرائب

-مستغانم-

مقدمة الفصل:

على ضوء ما تناولناه في القسم النظري وما تطرقنا إليه من معلومات حول النظام الضريبي والضريبة ومدى تأثيرها على الاقتصاد الوطني، وبما أن الدراسة النظرية لا يمكن أن تتحقق الهدف المرجو إذا لم تكن مصحوبة بدراسة تطبيقية مأخوذة من الواقع فإننا قمنا باختيار المركز الجوّاري للضرائب لولاية مستغانم بصدد القيام بدراسة تطبيقية وتحقيق التكامل بين الدراستين النظرية والتطبيقية.

المبحث الأول: تقديم المركز الجوّاري للضرائب لولاية مستغانم

المطلب الأول: نشأة المركز الجوّاري للضرائب

أدت عصنة الإدارة الجبائية إلى إعادة هيكلة مصالحها وقد سمحت هذه الهيكلة بخلق تدريجيا: المجاور الجبائي الوحيد والممثل في المركز الجوّاري للضرائب وتم انطلاق المركز الجوّاري للضرائب لمستغانم في 09 أكتوبر 2014. تعريفه: يقوم المركز الجوّاري للضرائب بتسيير المكلفين بالضريبة غير التابعين لمديرية كبريات المؤسسات ومراكز الضرائب إذ يعتبر المجاور الجبائي الوحيد لهم. إن مركز الجوّاري للضرائب هو مركز ذو اختصاص وبنية موحدة يسمح المكلفين بالضريبة التابعين له باتمان واجباتهم الجبائية، والمتمثلين في:

- المكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الجزافي.
- الأشخاص الذين يحققون مداخيل مهنية الضريبية على الدخل الإجمالي التابعة لمكان وجود مسكنهم.
- الأشخاص الذين يحققون مداخيل عقارية.

المطلب الثاني: مهام المركز الجوّاري للضرائب

ينشط المركز الجوّاري للضرائب في المجالات التالية:

- في مجال الوعاء: إحصاء الممتلكات والنشاطات وتسيير الوعاء من خلال إعداد فرض الضرائب وكذا بالمراقبة الشكلية للتصريحات.
- المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها بصفته وكيلا مفوضا للمدير الولائي للضرائب.
- في مجال التحصيل: التكفل بالسندات التي يقوم بها المكلفين بالضريبة بعنوان المدفوعات التلقائية التي تمت أو بعنوان جداول عامة أو فردية أصدرت في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل.

- تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساري المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبّري للضريبة.
- مسك محاسبة مطبقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة.
- في مجال الرقابة والبحث: تشكيل ومسك فهارس المصادر المحلية للمعلومات وبطاقات المكلفين بالضريبة المقيمين في محيط المركز الجوّاري للضرائب والممتلكات العقارية المتواجدة فيه.
- في مجال المنازعات: دراسة كل طعون نزاعيه أو إعفائه موجهة للمركز الجوّاري للضرائب.
- التكفل بإجراء التبليغ والأمر بالصرف لقرارات الإلغاء أو التخفيض المقرر.
- متابعة القضايا المقدمة أمام الهيئات القضائية.
- في مجال الاستقبال والاعلام: تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلام.
- نشر المعلومات حول الحقوق والواجبات الجبائية للمكلفين، بالضريبة التابعين للمركز الجوّاري للضريبة.
- في مجال الإعلام الآلي والوسائل:
- استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها، وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة لها.
- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى وكذا التكفل بصيانة التجهيزات.
- الإشراف على المهام المرتبطة بالنظافة وأمن المحلات.

المطلب الثالث: تنظيم المركز الجوّاري للضرائب

يسير المركز الجوّاري للضرائب من طرف رئيس المركز، وهو يشكل من:

أ - ثلاث مصالح رئيسية:

- المصلحة الرئيسية لتسيير الملفات

• المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث

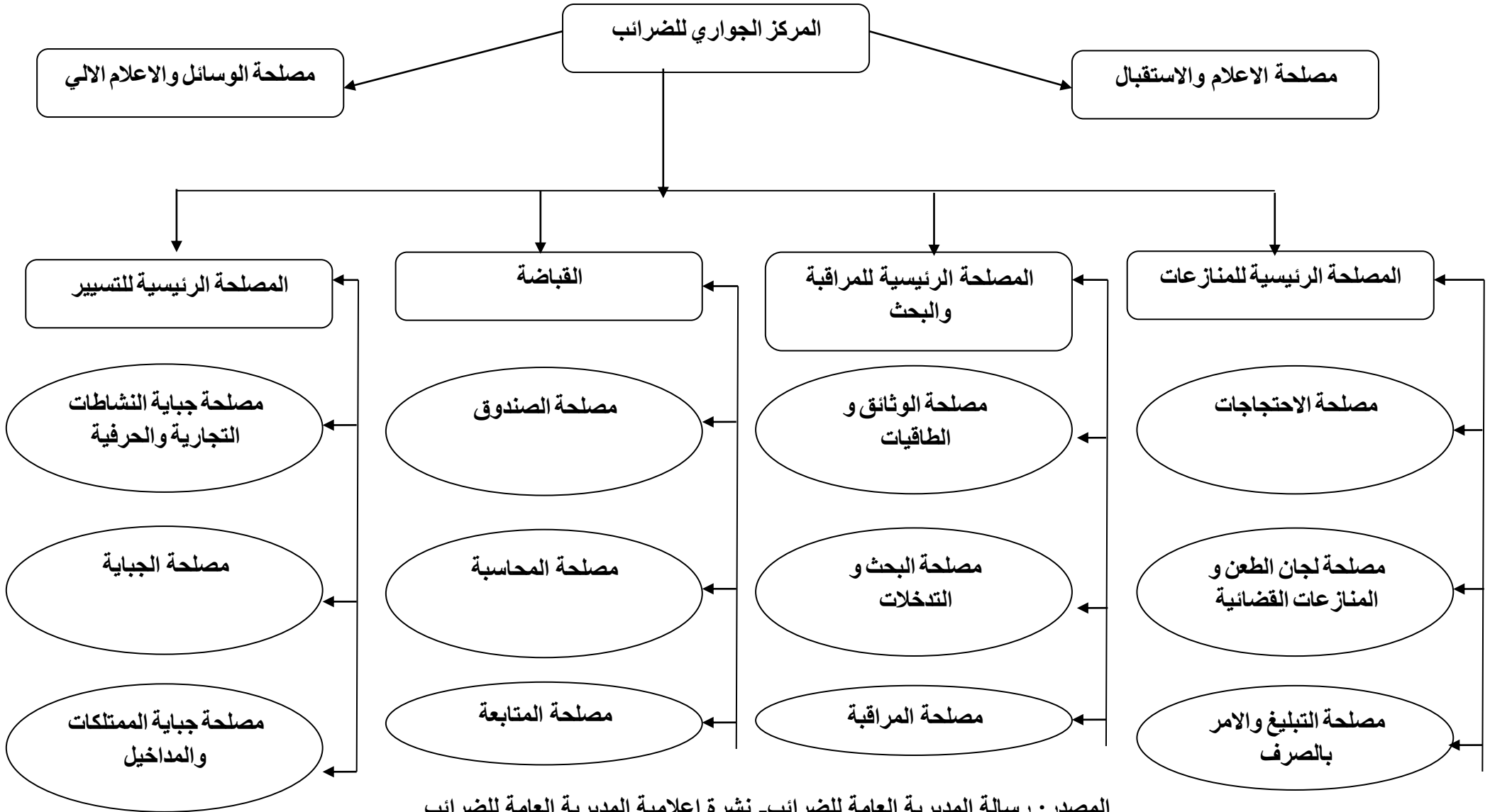
• المصلحة الرئيسية المنازعات

ب - مصلحتين:

• مصلحة الاستقبال والإعلام.

• مصلحة الاعلام الآلي والوسائل

الشكل رقم (01) الهيكل التنظيمي للمركز الجوي للضرائب



يتميز المركز الجوّاري للضرائب عن مركز الضرائب ومديرية كبريات المؤسسات بالطابع الجزافي لفئة المكلفين بالضريبة التي يسيرها.

يتمثل تعريف مجال صلاحيات المركز الجوّاري للضرائب في تحديد المكلفين بالضريبة التابعين لهذا من جهة، ومن جهة أخرى تحديد الضرائب والرسوم التي يسيرها.

• الأشخاص التابعون للمركز الجوّاري للضرائب:

- يتبع لمجال اختصاص المركز الجوّاري للضرائب
- الأشخاص الطبيعيون لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة (الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاط السلع والأشياء والأنشطة الأخرى المتعلقة بتأدية الخدمات لفئة الأرباح الصناعية والتجارية التي لا يتجاوز رقم أعمالها عشرة ملايين دينار جزائري (10.000.000.00 دج)
- الأشخاص الطبيعيون الملزمون باكتتاب تصريح إجمالي لمداخلهم كل سنة.
- الأشخاص الطبيعيون الذين يؤجرون.
- عقارات مبنية أو جزء عقارات مبنية لاستعمال سكّتي
- محلات تجارية أو صناعية غير مجهزة بعنادها إذا لم تكن مدرجة في أرباح مؤسسة تجارية، أو صناعة أو حرفية أو مستثمرة فلاحية أو مهنية غير تجارية.
- أملاك غير مبنية مهما تكن طبيعتها.
- الأشخاص الطبيعيون الذين يحققون مداخيل فلاحية.
- المؤسسات الإدارية العمومية ومؤسسات مستخدمة أخرى لا تتوخى تحقيق الربح
- الأشخاص الطبيعيون الساكنون في الجزائر، الذين في حوزتهم أملاك في الجزائر وأيضا الأشخاص الطبيعيون الذين ليس لهم إقامة في الجزائر ولكن لهم أملاك في الجزائر.

- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الذين لهم أملاك واقعة في بلديات تستفيد من خدمة رفع القمامات المنزلية وأيضا المنتفعون المحتملون الآخرون ومستأجر وهذه الاملاك.

الضرائب والرسوم المسيرة من طرف المركز الجوّاري للضرائب:

يتكلف المركز الجوّاري للضرائب بتسيير ومراقبة وكذا تحصيل الضرائب والرسوم التالية:

- الضريبة الجزافية الوحيدة
- الضريبة على الدخل الإجمالي ض.د.إ
 - الضريبة على الدخل الإجمالي (مكان الإقامة).
 - الضريبة على الدخل الإجمالي- المداخيل الفلاحي.
 - الضريبة على الدخل الإجمالي- المداخيل العقارية.
 - الضريبة على الدخل الإجمالي- الأجور.
- الضريبة على الاملاك:
 - الرسم العقاري - رسم التطهير
 - حقوق وارادات أخرى لا تسيرها مديرية كبريات المؤسسات أو مركز الضرائب.
- الضرائب والرسوم التي يخضع لها الأشخاص التابعين للمركز الجوّاري:

1- إذا كنتم شخصا طبيعيا:

فأنتم تخضعون ل:

- الضريبة الجزافية الوحيدة: عندما تمارسون نشاط بيع السلع والأشياء والأنشطة الأخرى المتعلقة بتأدية الخدمات التابعة لفئة الأرباح الصناعية والتجارية التي لا يتجاوز رقم أعمالها عشر ملايين دينار جزائري (10.000.000.00 دج).

- الضريبة على الدخل الإجمالي (مكان الإقامة): إذا كنتم تقومون باكتتاب تصريح سنوي بمداخيكم الإجمالية، وهذا في مكان إقامتكم.
- الضريبة على الدخل الإجمالي- إيرادات عقارية إذا كنتم تقومون بتأجير:
 - عقارات مبنية أو جزء من عقارات مبنية ذات استعمال سكتي.
 - محلات تجارية أو صناعية غير مجهزة بعنادها إذا لم تكن مدرجة في أرباح مؤسسة تجارية، أو صناعية أو حرفية أو مستثمرة غير مبنية مهما كانت طبيعتها.
- الضريبة على الدخل الإجمالي- إيرادات فلاحية إذا كنتم تنجزون بصفة فردية:
 - نشاطات فلاحية أو أنشطة تربية الماشية.
 - نشاطات تربية الدواجن أو الأرانب التي ليس لها طابع صناعي.
 - نشاطات تربية النحل أو بلح البحر أو استغلال الفطريات في السرايب تحت الأرض.
- الضريبة على الاملاك:
 - شخصا طبيعيا قانطا بالجزائر، فيما يتعلق بأملكه المتواجدة في الجزائر أو خارج الجزائر وهذا باستثناء الاملاك المهنية.
 - شخصا طبيعيا ليس له موطن جبائي في الجزائر، وهذا ما يتعلق بأملكه المتواجدة في الجزائر باستثناء الاملاك المهنية.
- الرسم العقاري:
 - الأشخاص الذين يملكون عقارات مبنية باستثناء العقارات المعفاة صراحة.
- رسم التطهير:
 - شخصا طبيعيا يملك أملاك متواجدة في البلديات المستفيدة من خدمة رفع القمامات المنزلية.
 - أو مستنقعا محتملا أو مستأجرا لهذه الاملاك المبنية.
- فهو يخضع ل:
- الرسم العقاري: إذا كنتم شخصا تملكون عقارات مبنية أو غير مبنية باستثناء العقارات المعفاة صراحة.

■ رسم التطهير إذا:

- شخصا تملكون أملاك مبنية متواجدة في البلديات المستفيدة من خدمة رفع القمامات المنزلية.
- أو إذا كنتم مستنقعا محتملا أو مستأجرا لهذه الاملاك المبنية.

2- إذا كنتم شخصا معنويا:

فأنتم تخضعون ل:

الرسم العقاري إذا كنتم شخصا تملكون عقارات مبنية أو غير مبنية باستثناء العقارات المعفاة صراحة.

■ رسم التطهير إذا كنتم:

- شخصا تملكون أملاك مبنية متواجدة في البلديات المستفيدة من خدمة رفع القمامات المنزلية.
- أو كنتم مستنقعا محتملا أو مستأجرا لهذه الاملاك المبنية.

■ إذا كنتم مؤسسة إدارية عمومية - جمعية أو هيئة أخرى:

- الضريبة على الدخل الإجمالي- الاقتطاع من المصدر المطبق على الأجر.
- الضرائب والرسوم المستحقة على الفئات الخاضعة للضريبة من نشاطكم.

مبحث الثاني: آلية تحصيل الضريبة في المؤسسة المركزية للضرائب

قبل التحدث عن سير آليات التحصيل الضريبي على مستوى المركز الجوّاري للضرائب لابد أن يكون المكلف على استعداد وقابلية للدفع كي يكون كذلك لابد أن يصرح بوجود نشاطا تجاري يخضعه للضريبة وذلك بامتثاله للقواعد والقوانين التي تسيّر مجالات الضريبة وتتولى هذه المهام متفشية الضرائب.

المطلب الأول: تكوين الملف

يقوم الأشخاص مهما كانت صفتهم طبيعيين أو معنويين بتكوين ملف يودع جبائي لدى متفشية الضرائب التابعة للمنطقة التي سوف يزاولون بها نشاطهم ويتضمن الملف ما يلي:

- بالنسبة لأشخاص طبيعيين:

شهادة الميلاد الأصلية.

شهادة الإقامة.

نسخة من عقد الكراء أو الملكية.

طلب خطي للوضعية الجبائية.

تقرير المحضر القضائي.

● بالنسبة للأشخاص المعنويين (المؤسسات):

شهادة الميلاد الأصلية للمسير وشركاؤه.

هيكل المؤسسة.

عقد الكراء أو الملكية.

شهادة الإقامة للمسير وشركاؤه.

طلب خطي للمسير الجبائية.

تقرير المحضر القضائي.

ملاحظة: إذا بدأ المكلف نشاط تجاري دون التصريح بالوجود لمدة شهر فتملك مصالح مفتشيات الضرائب

الحرّة المطلقة في تحديد مبلغ الغرامة المالية حتى سنوات النشاط

المطلب الثاني: إخضاع المكلف لنظام جبائي معين

هناك نوعين من الأنظمة الجبائية في الجزائر وهما النظام الحقيقي والنظام الجزائي يتم اختيار النظام

المناسب للمكلف حسب طبيعة النشاطات التي يمارسها وحسب طبيعة النشاطات التي تمارسها، وبما أن

مكان التريص هو المركز الجوّاري للضرائب فإن طبيعة النظام الذي يرفضه هذا المركز هو إخضاع المكلفين

للنظام الجزائي فقط. وكي يتم تسجيل المكلف في النظام الجزائي تقوم مفتشية الضرائب ببعض الخطوات

وتكون على النحو التالي:

تقوم المفتشية بإرسال وثيقة سنوية للمكلف تسمى G12 حيث يقوم المكلف بمثلها وإعادتها قبل 02/01 من السنة التي تلي تحقيق رقم الأعمال بعدها تقوم المفتشية بإرسال وثيقة أخرى تسمى G08 أين تقوم باقتراح رقم الاعمال له بمراعاة طبيعية النشاط الممارس الموقع.. الخ.

وفي حالة رفض المكلف لرقم الأعمال المقترح يقوم بتبرير الرفض في نفس الوثيقة وبها يمكن للمفتشية ان تقوم بتخفيض رقم الأعمال الخاضع إذا ما اقتنعت بالتبريرات المقدمة من طرف المكلف في الأخير تقوم المفتشية بإرسال وثيقة جبائية أخرى تسمى C09

نهائية تبين خصوم المكلف للنظام الجزائي وتقم بنسخها في أربعة نسخ.

- النسخة الأولى يتم إدراجها في الملف.

- النسخة الثانية إلى قباضة الضرائب

- النسخة الثالثة ترسل إلى المكلف

- لنسخة الرابعة ترسل إلى المديرية العامة للضرائب

النظام الجزائي: لهذا النظام مزايا يمكن تحديدها في العبارة التالية:

- لا يفرض على المكلف مسك محاسبة منظمة والدفع يكون فصلها.

أما بالنسبة لعيوبه كالتالي:

- رقم الأعمال مفتوح إداريا مع المكلف.

- في مجمل الأحيان لا يطابق رقم الأعمال المحقق.

- مجموع الرسم على القيمة المضافة غير المسترجع.

المطلب الثالث: تحضير الإشعار بالدفع وتحصيل الضرائب

تقوم المفتشية بتحضير وإرسال الإشعار بالدفع المكلف ثم يقوم بالتوجيه على القباضة بعد حصوله على هذا

ويكون سنويا ويخص الضريبة على الدخل IRG

والضريبة على أرباح الشركات للإجمالي IBS

1. الإشعار بالدفع الخاص بالضريبة على الدخل الإجمالي:

تقوم المفتشية بإرسال هذا الإشعار سنويا في شهر جانفي من السنة الموالية للسنة التي تقوم فيها تحقيق الدخل من طرف المكلف الذي يقوم بملا هذه الوثيقة تسمى G01 وإعادتها قبل 04/01 من السنة التي تتم فيها تحقق الدخل.

إذا تأخر المكلف عن التسديد في الأجل القانوني تفرض عليه غرامة قدرها 10% إذا التأخر بشهر يمكن أن يصل مبلغ الغرامة إلى حد الأقصى 25% بعد الشهر الأول ومهما مدة التأخر.

وبعد إيداعها من طرف تقوم المفتشية بنقل المعلومات إلى وثيقة أخرى تسمى Pématrice مدون عليها الاسم اللقب والرقم الجبائي مبلغ الدخل الغرامة العنوان تبعث المفتشية وثيقة G01 إلى المركز الميكا وغرافي الذي يقوم بنقل المعلومات الموجودة عليه وحساب الضريبة على الدخل ثم يقوم بنقلها على الوثيقة أخيرة تسمى الإشعار بالدفع.

2. الإشعار بالدفع الخاص بالضريبة على أرباح الشركات:

تقوم المفتشية بإرسال هذا الإشعار سنويا، في شهر جانفي من السنة الموالية للسنة التي يتم فيها تحقيق الدخل من طرف المكلف الذي يقوم بملا هذه الوثيقة التي تسمى G01 وإعادتها قبل 04/01 من السنة التي تتم فيها تحقق الدخل.

وفي حالة الاخر عن الدفع تطبق عليه غرامة الاخر قدرها 10% إذا كان التأخر شهرا فأقل يمكن أن يصل المبلغ الغرامة إلى حد أقصى 25% مهما طال مدة التأخر.

بعد إيداعها من طرف المكلف تقوم المفتشية بنقل المعلومات إلى وثيقة أخرى تسمى Prématrice مدون عليها والاسم واللقب والرقم الجبائي مبلغ الدخل الغرامة العنوان.

بعث المفتشية وثيقة G01 إلى الميكا وغرافي الذي يقوم بنقل المعلومات الموجود فيها وحساب الضريبة على أرباح الشركات ثم يقوم بنقلها على الوثيقة أخيرة تسمى الإشعار بالدفع.

بعد التطرق للمراحل التي سبقت عملية التحصيل وكون الملف قابل للتسديد فهذه العملية تحتوي على آليات تحدد سير عملية التحصيل بالتفصيل.

3. التحصيل:

يعرف التحصيل بأنه جميع الموارد الجبائية سواء كانت نقدية، صكوك بريدية شيكات بنكية.

عند وصول الإشعار بالدفع من المكلف إلى القباضة الضرائب وهو مكان تواجدنا تقوم قباضة بتقديم هذا الإشعار إلى أمين الصندوق الموجد في مصلحة الدفع أين يكون دفع مبلغ الضريبة بمختلف طرق الدفع التي يمكن للمكلف الدفع بها.

• في حالة الدفع نقدا:

مقابل عملية دفع مبلغ الضريبة يقوم أمين الصندوق بتحرير وثيقة تسمى وصل الاستسلام وتكون مختومة بطابع القباضة والتي تثبت الدفع المادي للمكلف وتتضمن هذه الوثيقة البيانات التالية:

- الرقم الجبائي.
- مبلغ غرامة التأخر.
- نوع الضريبة المدفوعة.
- مصدر هذا الوصل هو كتاب يتعامل به أمين الصندوق ويسمى H1.

• في حالة الدفع عن طريق الشيك أو صك بريدي:

عندما تكون طريقة الدفع الشيك بنكي بمبلغ الضريبة يقوم أمين الصندوق بتحرير وثيقة تسمى وصل الاستلام يثبت استلام أمين الصندوق لشيك بمبلغ الضريبة هذا الوصل يكون بطباعة القباضة ويأخذ الوصل من كتاب يتعامل به أمين مع المكلفين في حالة تسديدهم عن طريق شيك أو وصل بريدي يسمى

H1 ثم يقوم بإرسال الشيكات إلى خزينة الولاية مرفقة بوثيقة تسمى H10 التي تقوم بتحويلها إلى البنك المركزي.

التنبيه:

وهي أول الوثائق التي تقوم بتحريرها مصلحة المتابعة والتي ترسلها إلى المكلف وتحتوي على نوع من ردع وتخويف للمكلف من أجل قيامه بتسديد ما عليه من رسوم وضرائب الغير مدفوعة إن وجد صبحى لهذا التنبيه تكون التسوية أما إذا كان العكس فنستعمل وثيقة ثانية.

الإنذار:

وهي ثاني وثيقة ترسلها مصلحة المتابعة في حالة عدم التسديد، إذ تحدد للمكلف مهلة 08 أيام للاستجابة قبل إرسال وثيقة أكثر أهمية وأخيرة أين يتعرض فيها المكلف إلى إجراءات ردعية على أعلى مستوى وهو الحجز.

الإشعار بالحجز:

وهو آخر إجراء تقوم به مصلحة المتابعة ، أين تقوم بالتكليف محضر قضائي بغلق وحجز ممتلكات المكلف ويكون مؤقت ولمدة 06 أشهر وفي حالة عدم الاستجابة في حدود الستة أشهر يكون الحجز يكون الحجز نهائيا وتقوم مصلحة الضرائب بإعلان عن طريق الملتصقات ببيع ممتلكات المكلف في المزاد العلني ومن هنا يظهر لنا مدى أهمية الإنذار والإشعار بالحجز لأنه بمثابة فرض للمكلف لتفاديته الحجز ومن جهة أخرى ، محاولة المصالح الضريبة تفادي الحجز بهذه الإجراءات كي لا يعتقد الأمر لها أكثر ، في كثير من حالات الحجز ، وبما أن الهدف هو تحصيل الأموال لفائدة الخزينة العمومية ، وضعت آليات تتيح فرص عالية لتحصيل تلك المبالغ في ظل الأجل القانونية ، وما يمكن أن يعلمه المكلف الذي يجهد أبسط التفاصيل عن العلاقة بين المساهمين ومصالح الضرائب هو : «إذا لم يستدعي المكلف أو يتبع لمدة 04 سنوات من قبل الضرائب فإنه معفى عن تسديد الضرائب المفروضة عليه »

وفي الأخير نجد أن لكل نوع من الضريبة أهمية تميز عن الأخر تذكرها حسب أهميتها. تمثل الضريبة على الدخل الإجمالي على الأجور القسط الأكبر من حاصل الضرائب المباشرة ومن هنا نستنتج الدولة تركز

في تحصيلها للضرائب على اليد العاملة ، وهناك علاقة طردية بين دخل العامل والضريبة ، أي كلما ارتفع عدد العمال ونسب أجورهم ارتفعت نسب الضرائب ، والدولة حريصة على إبقاء النسبة مرتفعة بإنشاء مؤسسات وتوفير مناصب شغل بتشجيعها للمستثمرين الذين أنشئوا مؤسسات وكل هذه الإجراءات تؤدي لرفع مستوى اليد العاملة وبالتالي ترتفع مبالغ الضريبة المحصلة على الأجور. تمثل الضريبة على أرباح الشركات المرتبة الثانية من خلال نسبيها بالنسبة لمجموع الضرائب المباشرة وهي منبع ثاني الدولة ومرتبطة بعدد المؤسسات الموجودة في الدولة سواء كانت متعددة الجنسيات أو شركات وطنية بالإضافة إلى حجم الأرباح الذي تحققه هذه الشركات هذا فيما يخص الضريبة أما الرسوم فتكون كالتالي:

- الرسم على النشاط المهني يحتل الحصة الأكبر من مجموع الجباية المحلية ويكون المورد الرئيسي من مدا خيل الجباية المحلية لصالح الجماعات المحلية.
- الدفع الجزافي يحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية حيث يعتبر مورد ثاني لخزين. الجماعات المحلية أما الرسم العقاري ورسم التظهير
- تحتلان المرتبة الأخيرة من حيث النسب والمورد الأقل أهمية للجماعات المحلية الرسم القيمة المضافة تعود فائدته لميزانية الدولة وذلك بنسبة 25% أما الباقي فيكون لفائدة البلديات والجماعات وللمزيد من توضيحات يقدمها الجدول تحديد ينسب الضرائب وتوجيهها لمختلف الهيئات سواء لفائدة الخزينة العمومية أو الجماعات المحلية أو غيرها وهذا التوجيه تحدده الدولة مع مراعاة الإقليم الجغرافي بها نسب الضرائب.

4. سبب عدم التحصيل:

- عدم التزام المكلفون بالضريبة بدفع ديونهم.
- التهرب المكلف بالضريبة من الدفع الضريبة.
- عدم التصريح بالوثائق الضريبة نتيجة لشيوع حالات التهرب الضريبي.
- زيادة نفقات التحصيل.
- قلة الحصيلة النهائية الضريبة.

خاتمة الفصل:

من خلال القيام بتربص لدى المركز الجوّاري للضرائب لولاية مستغانم تعرفنا على هيكل التنظيمي وعلى مهام التي يقوم بها هذا المركز وتعرفنا أيضا على آلية تحصيل الضريبي، والملاحظ هو أن القباضة تتخذ إجراءات تسهيلية لتحقيق الهدف المرجو منها وهو التحصيل الضريبي وهذا باتخاذ اليات والإجراءات بغية تحميل أكبر عدد ممكن من النسب الضريبية مع مراعاة حالة المكلف الذي يبقى مساهم وفي التزامه، وهذه الإجراءات هي بمثابة إعطاءه عدة رص للمكلفين للقيام بتسديد مستحققاتهم قيد اتخاذ الإجراءات الردعية التي غالبا ما تمثل عائقا في سير عملية التحميل.

أضحت المنظومة الجبائية بمثابة القلب النابض للاقتصاد الوطني ومورد جد هام للخزينة العمومية في مجمل ما تقوم به القباضة هو تسيير وتحصيل الضرائب والرسوم وفق للأجل المحددة قانونيا، ومنع مراقبة ضرائب وأشخاص يحرصون على أمانة العمليات الجبائية نظرا لأهميتها.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

لقد تطرقنا في مذكرتنا إلى موضوع النظام الضريبي وتأثيره على الاقتصاد الوطني والدور المنوط الذي تلعبها إحدى أهم عناصر المكونة للنظام الضريبي وهي الضريبة، ومن خلال تحليل المعطيات السابقة يمكننا الوصول إلى جملة من الاستنتاجات لعل أهمها يتمثل في إدراك أهمية النظام الضريبي لأي دولة في التحكم في مصيرها الاقتصادي، فالضرائب هي أداة ذات بعد إستراتيجي إذ يمكنها ضبط السياسة المالية والاقتصادية للدولة.

قمنا في الفصل الأول من البحث وتحديدًا في المبحث الأول بدراسة مفاهيم عامة حول الضريبة، حيث استخلصنا أن الضريبة فريضة نقدية تقتطعها الدولة أو من ينوب عنها إلزاميًا وبصفة نهائية دون أن يقابلها نفع خاص، تفرضها الدولة طبقًا للقدرة التكلفة للممول وتستخدمها في تغطية النفقات العامة، وتتميز الضرائب بعدة مبادئ منها مبدأ العدالة واليقين ومبدأ الاقتصاد وتنوع الضريبة حسب معياري المنظور له، فقد تكون مباشرة أو غير مباشرة وقد تكون نسبية أو تصاعدية ومن أهم أهداف الضريبة، أهداف مالية واجتماعية وكذا الاقتصادية وقمنا أيضًا بتسليط الضوء على القواعد الأساسية للضريبة وأساسها القانوني، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى عموميات حول النظام الضريبي، حيث استنتجنا أن هذا النظام هو مجموعة من القواعد التي تعمل على ضمان انتقال الضريبة عبر مراحل متعددة ومن طرف لآخر وهي تختلف من نظام اقتصادي إلى آخر، كما ذكرنا أهم أهداف النظام الضريبي ولم ننسى خصائص هذا النظام المتمثلة في العدالة أي أن جميع أفراد المجتمع يخضعون للضريبة، كل حسب مقدرته أي أن يساهموا كلهم في أعباء النفقات العامة ويتسم النظام الضريبي بالمرونة وقابل لإخضاع نشاط جديد للضريبة وإعفاء نشاط آخر منها، وفي المبحث الثالث حولنا نظرنا إلى الاقتصاد الوطني حيث قمنا بتعرف على الاقتصاد الجزائري ونشأته وتطوره وأهم الإصلاحات التي مست هذا الاقتصاد وفي نفس السياق أعطينا لمحة عن التنمية الاقتصادية في الجزائر.

أما في الفصل الثاني قمنا بدراسة لي البحث أولاً وهو تأثير النظام الضريبي على الاقتصاد الوطني، حيث تطرقنا إلى الآثار العامة للضريبة على الاقتصاد الجزائري واستنتجنا أن الضريبة أداة تعمل على إحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية ومالية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، فالضريبة من شأنها دعم الادخار وتشجيع الاستثمار ومن ثمة زيادة الإنتاج وبالتالي معالجة ظاهرة البطالة كما يمكن أن تلعب دوراً هاماً في ضبط معدلات التضخم والقضاء

على الكساد إضافة إلى هذا تساهم في إعادة توزيع الدخل وبالتالي تحقيق العدالة الاجتماعية ولها أثر على الاستهلاك، وتعتبر الضريبة أداة لتوفير الموارد المالية للدولة وذلك عن طريق الجباية العادية والجباية البترولية، حيث تعتبر ممول رئيسي لميزانية الدولة.

وفي الأخير قمنا بدراسة حالة تطبيقية على مستوى مركز الجواري للضرائب لولاية مستغانم وهذا لاستكمال دراسة النظرية السابقة والتعرف على الهيكل التنظيمي ومهام هذا المركز وأليات التحصيل الضريبي.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- 1- زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، جامعة الاسكندرية.
- 2- حسن عواضة، المالية العامة، دراسة مقارنة دار النهضة العربية، بيروت لبنان، الطبعة الثالثة 1973.
- 3- حامد عبد المجيد دواز، المالية العامة، مؤسسة الشباب الجامعية 2000.
- 4- بونس أحمد البطريق، المالية العامة، دار الجامعية، الاسكندرية.
- 5- حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007.
- 6- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير الشامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الأردن
- 7- عادل قليح العلي "مالية دولية"، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع 2008.
- 8- سعيد عبد العزيز عثمان، حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية 2002.
- 9- ناشد سوزي عدلي، المالية العامة، منشورات حيايي الحقوقية، بيروت.
- 10- طاقة محمد ن، اقتصاديات المالية العامة (عمان، دار المسيرة، 2007).
- 11- عادل أحمد الحشيش أساسيات المالية العامة، (مصر، الجامعة الجديدة 2007).
- 12- بونس أحمد البطريق، النظم الضريبية الدار الجامعية، الاسكندرية 2001.
- 13- سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي النظم الضريبية، الاسكندرية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.
- 14- علي عباس عياد، النظم الضريبية المقارنة، جامعة الاسكندرية، 1983.
- 15- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر بدون سنة نشر.
- 16- رفعت المحجوب "المالية العامة"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر 1983.
- 17- بسام الحجارة عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي دار المنهل، اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان 2010.
- 18- ابتسام نزيد حامد الليثي، النظام الضريبي المصري، في علاقاته بالتطورات المالية والاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة مصر 2012.
- 19- رمزي علي إبراهيم، اقتصاديات التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1913.

20- خلاصي رضا، النظام الجبائي الجزائري الحديث، جباية الأشخاص الطبيعيين، الجزء الاول، دار للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الثانية، الجزائر 2006.

21- مكي محمد سعد، الإطار القانوني، براز القانوني بين الممول والإدارة الضريبية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، بدون سنة نشر.

22- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003.

23- عبد العزيز علي السوداني، مدخل تحليل النظم، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، بدون سنة نشر.

24- صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، دار هومة الجزائر طبعة ثانية، 2003.

25- محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة الثالثة، 2003.

26- يهلول محمد بلقاسم حسن، الجزائر بين الازمة السياسية والأزمة الاقتصادية، الجزائر، مطبعة دخلي 1994.

27- عمر ومحي الدين، التنمية والتخطيط، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

28- وليد الجيوشي، أساسيات في التنمية الاقتصادية، دار جليس السلام الزمان للنشر والتوزيع، 2009.

29- حميثي بركهام، أثر السياسة الضريبية على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

قائمة المذكرات والأطروحات:

1- سعيداني تسعدين، أثر الضريبة على الوضعية المالية للمؤسسة مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، جامعة بومرداس، 2002-2003.

2- ناصر مراد، مذكرة لفريدة مقداد، النظام الضريبي الجزائري الحالي ودوره في تمويل خزينة الدولة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في المالية.

- 3- دمدوم فريد كمال رزيق، نظم فرض الضريبة وأثرها على التنمية الاقتصادية (التخطيط والإحصاء) معهد الإحصاء، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس في التخطيط والإحصاء.
- 4- محمود جمام، النظام الضريبي وأثاره على التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منثوري قسنطينة، الجزائر 2009-2010.
- 5- ولهي بوعلام، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة، حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية، جامعة فرحان عباس، سطيف، الجزائر 2011-2012.
- 6- درواسي مسعودان، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة الدكتور غير منشورة 2006، جامعة الجزائر.
- 7- صبيعي نادر سي فريصة، مذكرتنا في التنمية الاقتصادية (الاسكندرية كلية التجارة).

قائمة القوانين:

- المادة 17 معدلة بموجب المادة 4 من قانون المالية لسنة 1996 وملقاة بموجب 200 من قانون المالية لسنة 2002.

قائمة المحلات:

- محمد خالد المهابني، دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع حالات تطبيقية في تشريع الضريبي المقارن، مجلة جامعة دمشق العلوم الاقتصادية والإدارة، المجلد 19، العدد الثاني، 2003.

قائمة المواقع:

- موقع الاقتصاد. <http://www.ecoworld-mag.com/Détail.asp?INNeusItemid298939>

قائمة المراجعة باللغة الاجنبية:

- 1 Deboub Youcef, le nouveau mécanisme économique en Algérie (Alger, OPU, 1995).

ملخص:

تناولنا في هذه المذكرة تأثير النظام الضريبي على الاقتصاد الوطني وهذا من خلال الوقوف على مدى نجاعة هذا النظام في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق تدخل الضرائب في تمويل الخزينة العامة أي تعبئة الموارد المالية للدولة ومساهمة في تحقيق البعدين الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تشجيع الاستثمار وتعبئة الادخار وكذا

ترشيد الاستهلاك وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطن والمساهمة في حل بعض المشاكل الاجتماعية كظاهرة البطالة ومعالجة بعض التقلبات الاقتصادية كالتضخم والكساد، ولا ننسى دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل ومن ثم تحقيق العدالة الاجتماعية.

Résumé

Dans cette note, nous Avons discuté de l'impôt du système fiscale Sur l'économie nationale en examinant l'efficacité de ce système à réaliser le développement économique par l'intervention des impôts dans le financement de trésor public, c'est à dire en mobilisant les ressources financières de L'état et en contenant à la réalisation dimensions économiques et sociales en encourageant l'investissement et en mobilisant l'épargne ainsi qu'en rationalisant la consommation et en améliorant les conditions de vie des citoyens et en contribuant à résoudre certains problèmes sociaux tels que le phénomène du chômage et à faire face à certaines fluctuations. Telles que l'inflation et la dépression, sans oublier le rôle de l'impôt dans la redistribution des revenus puis dans la réalisation de la justice sociale.